



فاضل امیر حبی علی جای

۹۵۰

۹۰۰



۹۱۹

۹۱۹

SÜLEYMANİYE K. KÜTÜPHANESİ

Kismi : Kılıç Ali Paşa

Yeni Kayıt No.

Eski Kayıt No.

Tasnif No.

900/919

KILIÇ ALİ PŞ.

800

۹۱۹ بزرگه معتبره

919

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله فائدة اشارة الى المسائل في الكتاب الكافية بناء على ثاخير الترتيب
عن ترويضها وفي الترتيب بناء على تقدم عليه **قوله** بهما لنفسه يمكن ان
يقال انه لما صدر رسالته بالتسمية فقد صدر بها بالحدثة ايضا لان
المحدثين اظهروا الصفات الكمالية الا انه لم يذكر لفظ الحق **قوله**
من حيث انه كتاب والتقييد بالحيثية الى ان هذا الكتاب في نفسه
كله السلف **قوله** جزء من افراد الكلام الى اه اما كون افراد الكلمة
جزء من افراد الكلام فمثل زيد قائم فانه مركب من كلمتين واما كون
مفهومها جزء من مفهوم فكما يعرف الكلام بما تضمنه كلمتين واكثر
ان يكون افرادها جزء من افرادها لادخل في تقديمها على مفهومها
فليتأمل **قوله** والكلم بكسر اللام جنس لاجمع يدل عليه تصغيره على
كليم لان المفرد يفتقر لاجمع وقوله احدى عشر كمالا لان اثنين احدى عشر
مفرد لاجمع **قوله** ولا منافات بين ما جواب سوال مقدر وهو ان
الجنس يقع على الكثرة والوحدة ينافيه فكيف يجمعان وحاصل
الجواب ان المراد بالوحدة الجنسية لا بالوحدة الشخصية فيكون
منافيا **قوله** اذ ليس من مقولة اخرى انه هذا تعليل لعدم كون المعنوي
لفظا حقيقة يعني ان اللفظ الحقيقي من مقولة الصوت واخرى
والمعنوي ليس كذلك فلا يكون لفظا حقيقة واما قوله ولم يوضع
اللفظ فلا دخل له في هذا التعليل فليتأمل **قوله** ولم يوضع لفظ

فان يكون

حتى يكون احكام اللفظ على ذلك اللفظ الموضوع مجراه لاعليم فهمه
الكلام لاحكام افرادهم الاحكام على المستوى **قوله** لانه لم يقصد الوحدة
حتى لو صدق الوحدة يخرج من بعض الكلمات عن التعريف كعبداسته
علما لانه ليس لفظا واحدا **قوله** والالفاظ الدالة بالطبع وكذا ارضه الالفاظ
الدالة بالفعل فان قلت اورد الغاء ايزانا بان السؤال يفتش عن سبب
قوله فان قلت قد افاقش فيه بعض من قرأ على هذا الكتاب الذي
جودة عقله ولفظ طبعه سابقا الى التحشية اللهم احفظ عن الافات
وارفعه على ارفع الدجاجة بان مورد هذا السؤال قوله مفرد فلم قد
عليه اجيب عنه بان يكون انما قدم لكون منشاء جواب السؤال
الاول وهو كون المعنى اعم من ان يكون لفظا او غيره **قوله** بانه ليس
بهنا اي مقام نقض التعريف بالالفاظ والكلمات **قوله** كلفظ الاسم
مثلا اللهم موضوع للمفهوم ما يدل على معنى في نفسه غير مقترن باحد
الارتماء الثلاثة وهذا المفهوم صادف على زيد وعمر وكبريل على الاسم
وكذا غيره **قوله** ان هذا الحكم اي الجواب بانه موضوع بازاء المفهوم
الكلي **قوله** لكن الموضوع بهذا الكلام يستدعي الكلام على وجهه يترك الالفاظ
يحصل المراد فاعلم ان الوضع باعتبار الموضوع له على ثلثة اقسام
وضع عام الموضوع له ايضا عام وهو الوضع لفظا بازاء مفهوم
كلى كوضع لفظ الانسان بازاء حيوان الناطق وضع عام والموضوع
خاص وهو ان يوضع لفظ بسبب ملاحظة مفهوم كلى بازاء كل فرد

له

مما يقصد عليه هذا المفهوم كوضع لفظ هذا بازاء كل شيء يصدق
 عليه هذا المفهوم كوضع لفظ هذا بازاء كل شيء يصدق عليه انه
 مشار اليه قريب ومن هذا القبيل لفظ الاشارة والضمائر والوقوف
 كلها ووضع خاص والموضوع ايضا خاص وهو ان يوضع لفظ
 بازاء شخص معين كوضع لفظ زيد بازاء الذات المستحصنة اذا
 قلنا هذا فنقول ان الفهم العائد الى لفظ موضوع بازاء مفهوم
 يقصد عليه وكذا اسم الاشارة موضوع بازاء يشير اليه لا بازاء
 مفهوم يصدق **قوله** فليس هناك اى في مقام رجوع الفهم الى ال
 لفاظ المخصوصة او المركبة مثل هو متى يرجع الى زيد او بها الى زيد
 فالوضع فيها عام والموضوع له خاص **قوله** وفيه انه يوم الخ
 وايضا الافراد والتركيب فرع الدلالة صفة اللفظ فينبغي ان يكون
 الافراد والتركيب ايضا لاجل المعنى حتى يجعل صفة **قوله** فينبغي ان
 تركيب الخ وهو ان يجعل الافراد وصفا للمعنى قبل الوضع مجازا
 باعتبار اتصاف وبعد الوضع حقيقة كما في مثل قتل وهو مجازا
 باعتبار ما يؤول **قوله** في هذا مجازا **قوله** فانه مفعول جوا
 سوال مقدر وهو ان الحال مبنية لهيئة الفاعل او المفعول به
 والمعنى ليس بفاعل ولا مفعول به فكيف يصح ان يكون ذا الحال
 فاجاب بانه مفعول بواسطة **قوله** ووجه صحته اى نصب
 المفرد على الكالية على التقديرين جواب سوال مقدر يورد بهما

ان مفردا لا يقع ان يكون حالا من المستكن في وضع ولا في المعنى
 لان الحال مقارنة لذي الحال زمانا فيلزم ان يكون وضع المعنى في
 زمان كون اللفظ مفردا اذا كان حالا من المستكن في وضع او في زمان
 كون المعنى مفردا ان حالا من المعنى واما ما كان لا يتقدم الوضع على
 افراد اللفظ وقد قلت فيما سبق ان الوضع مقدم على الافراد بنفسه
 ومحصل الجواب ان تقديم الوضع على الافراد بالذات وهو بناء في المقارنة
 بالزمان لا يرى ان العلة النامية على المعلوم بالذات مع كونها مقارنة له
 بالزمان فعلى هذا يقع ان يكون **قوله** بعد اى المذكور من الامثال
 وهي الرجل وقائمة وبجرك **قوله** مثل عبد الله علما اعلمنا عبد الله
 اذا جعل علما كان مجموعهما واحدا حقيقة باعتبار المعنى لان متاه
 لا يتك باحد جزئه ويسمى تقدير باعتبار اللفظ لانه في اللفظ بمنزلة
 غلام زيد واعلم ايضا ان اطلاق الكلمة على ثلثة حقيق متعل في عرف
 النخلة وهو الذي يتعرض له المقص ومجازي مهمل في عرفهم وهو اطلاق
 الكلام فلما يعترض له بقوله ومجازي متعل وهو اطلاقها على احد
 جزئها العلم المضاف فيجوز ترك التعرض له **قوله** ولا يخفى عن الفطن
 العارف بالغرض من علم النحو معرفة اصول الكلمة من حيث الابد
 والبناء والاسباب ان يجعل اللفظان المعربان باعرابين كاملين وان لم يدل
 جزئها على ذلك معناه واللفظان المعربان باعراب واحد كلمة وان دل
 جزئها على ذلك معناه **قوله** بالعكس الرجل قائمة افضل في المفرد وعبد

علما غير داخل **قوله** وما اوردته اياه فيجوز عبادة علماء افضل فيه
 بتعريف الكافية لا بتعريف المفصل والمصباح فيلزم على ابن الحبيب
 ان الكلمة واحدة في حالة واحدة اعرابين ولا يلزم عليها هذا التكال
 ويمكن ان يجاب عنه بان الاعمريين كانا في الاصل الذي هو المقصود
 اليه في حال العلية صار كلمة واحدة وجا باقيا على ما كان **قوله**
 واعلم ان الوضع يستلزم والمراد بالانضمام هنا استلزام الحقيقي
 لا العقلي **قوله** لفظ ذي وانما قال لفظا لثلاثيوتهم انه دال على وجوده
 بالوضع **قوله** وهي اى الكلمة هذا الضمير عائد الى لفظ الكلمة باعتبار
 ما صدقت به عليه اذا القته واردة على ما صدق عليه **اللفظ**
 اى منقصة آخ وانما قال منقصة الى هذه الاقسام منحصرة فيها
 لان هي راجعة الى مفهوم الكلمة ومفهومها ليس بهذه الاقسام
 الثلاثة هي منحصرة فيها ومنقصة اليها انقام الكلمة بالاجزاء **قوله**
 لما كان موضوعه اج جواب دخل مقدر وهو ان يقال لادالة
 في تعريف الكلمة واجواب ان الوضع يستلزم الدلالة **قوله** اما من
 صغرتا ان تدل اعلم ان المقصود لو قدم التعريف على الوجودى وقال
 لانها اما ان لا تدل على معنى في نفسه وهو الحق او يدل فاما ان يعرف
 باحد الازمنة الثلاثة فهو الفعل او لا فهو الاسم لكان اخص وامر
 من التكرير **قوله** وقد علم بذلك عطف على محذوف وهو قديمتين
 انما وضع المظهر مقام المضمرة لزيادة التمكن في الذهن واحسان ذلك دون

واللفظ
 من قوله

احسن

هذا التعظيم كما في قوله تعالى الم ذلك الكتاب **قوله** لتقتننه من قبيل الدال
 بهم المدلول **قوله** الا الموقوف الجامعة لا اتخذ المصطلح في المنطق حتى يرد ان
 المذكور في وجه احقر ليس بجد **قوله** مراتب الطبائع يعنى ان الطبائع
 بعضهم يفهم بالاشارة وبعضهم بالتصريح وبعضهم بالتبيين **قوله**
 ما يتكلم به فيكون زيد في التفة كذا **قوله** فالتفتن وايضا التفتن
 بالكرة هو السند والسند اليه والى النداء والمتضمن بالفتح هو السند
 والسند اليه فلا تخذور **قوله** دخل في التعريف مثل زيد ابوه اى فيه
 تدعى صاحب المتوسط يعرف بادره تامل **قوله** اعني قائم الاب فان قيل
 قائم الاب ايضا مركب فكيف يصدق قوله في حكم المفرد اعني قائم الاب
 قلنا المقصود منه القائم فقط والاب مضاعف اليه لتعيين القائم
 لا لفرص التكميل وهذا قوله جسي مهمل وذو مقلوب زيد فانها
 في حكم هذا اللفظ جسي مهمل **قوله** في يصدق الجملة مثل زيد قائم لان الخبر
 في قام راجع الى زيد والجملة عليه صادقة مع قام وليس الكلام عليه
 صادقا **قوله** بخلاف الكلام والنزاع في زيد قام مثلا لان زيد قام مع
 ضميره فيه مجعوم كلام بمنزلة الجماعة وعند صاحب الرضى زيد قام و
 ضميره فيه مستتر جملة وليس بكلام لان عنده المراد باللفظ المقصود لذاته
 وقام مع ضميره فيه ليس المقصود بالذات لان المقصود بالذات صفة
 القائم لزيد ولو كان ضميره راجعا الى زيد لكن زيد بخصوصه مقصود
 بالذات **قوله** الا في ضمن اسمين هذا التعريف ليع ما فهم من ظاهره

كلام المقول لأن ظاهر تعريفه يشيران إلى التعلق داخل في الكلام كما
علم من قبل وهذا المختصر يدل على أن الكلام منحصر في المسند والسند إليه
قوله وكذا يبرز جواب سوال يرد على قول المقول وعلى تباين الخ بعينه
أن يبرز ككلام اتفاقا مع أنه مركب من الحرف والهم فلا يتم أحده و
جوابه ظاهر **قوله** بل يركب الفعل الخ فلفظ يا في زيد قام مقام الفعل
والهم فكان كلمتين حكما كما أن في جسي مهمل كلمة حكما وان مهمل
حقيقة وليس بكلمة فافهم **قوله** في نفسه جعله صفة لمفعول سواء رجع
ضميره إلى ما أو إلى معنى ولم يجعل ظرفا لفعله أو صالما ضميره يكون
معناه على الأول ما دل بنفسه أو في حد ذاته وعلى الثاني ما دل حال
كونه معتبرا في حد ذاته لأن في جعله في بمعنى الباء خلاف الترتيب
المختار ومجازا غير مشهور في التعريف **قوله** فتذكر الخ بهذا جواب
اعتراض وهو أن الشارح جعل ماكنية عن الكلمة والكلمة مؤنث
فيجب تأنيث الضمير فاقول الضمير راجع إلى اللفظ ما ولفظه مذكرة
قوله ما ذكره بعض المحققين وهو سيد الشريين حيث قال في حق
المطول **قوله** كذلك في الذهب كالجوهر وهو شيء قائم بذاته سواء كان
مركبا كحيوانات أو مجردا كالنفوس والسماء وغيره وموجودا قائما
بغيره كالاعراض والعرض هو موجود بغيره كاللوان فانها قابلية
قوله تبعافن حيث احتياجه إلى غيره يكون مدركا بالتبع **قوله**
لشئ منها أي المحكوم عليه والمحكوم به **قوله** وهو بهذا الاعتبار أي

أي اعتبار ما لاحظ العقل قصد الذات **قوله** وهذا هو المراد أي ما
قلنا من أنه إذا لاحظ العقل بالذات فهو معنى مستقل ملحوظ في ذاته وليس
تعلق متعلق أي متعلق المعنى بنهم والهم يكون متعلقا فيما لاحظ
معناه يلزم تعقل ذلك المتعلق وبذلك لا يعلو عليه يلزم ذلك وليس الأمر
كذلك فافهم **قوله** وإذا لاحظ العقل أي المبتدأ **قوله** يحتمل أن يرجع
أي أن يرد رجوعه تدبر **قوله** ليكون تعليل للحكم بالظهور أو للرجوع
للا احتمال لأن سببه صحيح على تقدير وقوع المحتمل فتأمل **قوله** في وجه
الحكم وهو قوله لأنها آتية تدل على معنى في نفسه **قوله** أن يرجع أي
يراد رجوعه **قوله** كلا المعنيين أحدهما أن الهم كلمة تدل على معنى في نفسها
أي نفس المعنى **قوله** ولكن عبارة المفصل لتعليل لظهور العبارة
في المعنى لا غير وضمير مسبوقة راجع إلى ما وعبارة المفصل الهم ما دل
على معنى في نفسه دلالة مجردة عن الاقتراح **قوله** ظاهر في المعنى لا غير أي
وإن كانت محتملة احتمالا بعيدا غير ظاهر للمعنى الأول فافهم **قوله** في نفس
الكلمة مع أن الأصل أرجح إلى المعنى على ما ينهم من تغيير كنيوة المعنى
في نفس الكلمة فافهم ولهذا أي لعدم المسبوقية **قوله** من التحقيق
ولهو أن المراد بالمعنى استقلاله بالمفهومية يعني لا يحتاج في الدلالة
إلى ضم كلمة أخرى **قوله** معناه التضمني لأن معناه المطابق غير مقدر
ولذلك لم يزم اقتراح الزمان بالزمان يعني أنه أراد بالمعنى ما يشتمل على
التضمني فيدخل فيه العقل ويحتاج إلى فروجه ويتولد غير مقدر

ولو اراد المعنى المطابق لم يدخل فيه لان المعنى المطابق للفعل باعتبار
 اشتغال غير متفلة فلم ينجح الى ان يكون بقوله غير مقترن **قوله** في
 انهم متعلق بمقترن **قوله** فانه قد يستعمل مصدرا بمعنى ارود مضانا
 كقولك رويد رويد وسبح بعض العرب رويد نفه جعله مصدرا
 كضرب الرقاب قوله او غير مرجح النقل للمركب هو ان يكون في الاصل
 مصدرا وغير المركب بخلاف ذلك اى يكون على وزن المصدر **قوله**
 كقوامك زيدا امام ظرف مكان له معنيان احدهما ان يكون مضافا
 احذر ما يوزنك من يدك والثاني ان يكون معناه تقدم **قوله**
 دخول اللام وانما قال دخول اللام ولم يقل دخول الجر ودخول
 التنوين لان اللام قد يوجب بنف فلا يكون الادخول مختصا بالهم
 بخلاف الجر والتنوين وانما اختص دخول اللام بالهم لان الاصل
 في اللام ان يكون التعريف المحكوم عليه والفعل والجر لا يقع
 المحكوم عليه **قوله** في امسقر اليم بدل من لام التعريف في لغة
 واصله ليس من البر القيام في السفر **قوله** وانما اختص دخول حرف
 التعريف بالهم لانه موضوع لتعيين الذات الدال عليه التفظ با
 لمطابقة والفعل يدل على الذات بالنفس والمراد بالذات ما بقا بالنسبة
قوله والفعل يدل عليه تفهما لان معناه المطابق مشتمل على النسبة
 والنسبة ليست بتفلة والمركب من المتفلة وغير المتفلة غير متفلة
 معناه التفلة متفلة **قوله** دخول الجر ينبغي ان يكونا كجوابا لوجود

دخول الجر مع انه ليس كذلك بخلاف اللام فانه موجود كما تقول ان
 فلان لم يقل دخول الجر كان النسب **قوله** لانه اثر حرف الجر والاصل
 ان الجر اثر حرف الجر تقدير او تحقيق في الاضافة التفظي لما يكون الجر
 بتقديم حرف الجر فكيف تقول الجر اثر حرف الجر جوابه ان الاضافة
 اللفظية فرع للمعنوية والمعنوية مخصوصة بالهم فان كان اللفظية
 غير مخصوصة بالهم لزم زيادة الفرع على الاصل اما بيان زيادتها
 على الاصل بان يكون محضة بالفعل او شاملة للهم والفعل **قوله** واما
 الاضافة اللفظية لما شئت انما سبق ان المضاف اليه في الاضافة اللفظية
 مجرد ومع ان حرف الجر غير مذكور فيه ولا مقدر فينبغي ان يكون الفعل
 مضافا اليه بالاضافة اللفظية فلا يكون الجر مختصا بالهم اجاب
 بقوله واما الاضافة التي على تقدير عدم تقدير حرف الجر في الاضافة
 اللفظية واما على تقدير كون الجر مقدر كما هو المتبادر الظاهر
 من كلام النص فبحث في الاضافة فلا سوال ولا جواب فليتنا **قوله**
 او يري عليه الظاهر معطوف على الجاء الاصل اى ينبغي ان لا يري عليه
 الاصل بان الجاء ويجوز ان يعطى على تختص اى ينبغي ان يخالى الاصل
 بان يري عليه بان الجاء والمناد اليه قال الفاضل الهندى اى الاسم
 واكرم عليه بالخصوص باعتبار الطبيعة النوعية دون الضمنية
 المستفادة من اليه المختص به عقلا فيفيد الجر فاعرف ان اثره في قوله
 بالخصوص اى بانه من خواص الهم وقوله باعتبار الطبيعة النوعية

اى مطلقا الاسناد اليه بمعنى كون الشيء مسندا اليه بمعنى كون وقوله و
 الصنفية المستفادة اى كون الاسم مسندا اليه وقوله المختص وتكون
 الصنفية الاخيرة اعني المختص مع ان موهو في الطبيعة الصنفية
 باعتبار انها بمعنى كون الاسم مسندا اليه او كونه عقلا اى ببداية
 العقل اى يعرف اختصاصه بمجرة العقل من غير حاجة الى الاضافة
 وقال فيما نقل عنه لا ريب في ان الاسناد لا الاسم من خواصه لا يحصل
 بغيره فالضرورة كافية بذكره واجواب انه من قبيل قولهم علامة
 امر الحية وعلى هذا معنى كلامه كل كلمة اسناد اليها ففى اسم انتهى فتقوله
 اى كل فرد من افراد الانسان ففهم من هذا التفسير انهم ارادوا
 النوع لا الصنف **قوله** والمراد كون الشيء مسندا اليه بمعنى ان المراد
 بالاسناد المحكوم بالخصوص بانه مطلق وهو الاسناد الى شئ ما بمعنى
 كون الشيء مسندا اليه لا كون الاسم مسندا اليه حتى يكون الحكم حاليا
 عن الغايه وذلك اما بان يرجع الضمير في اليه الى المذكور في الطاء
 كما قيل ولا يخفى ما فيه من البعد او بان يرجع الى الاسم لكن اريد
 مطلق الاسناد اليه على قبيل قولهم علامة امر الحية فان في صحيح
 افادته وجهين احدهما ان يعتبر الحكم بالحية قبل الاضافة لم يقبله الا
 ضافة فيصير التقدير علامة امر الحية مضافة اليه مختصة به فالافتاء
 كتوكيد الحكم المذكور بتجليل ان اللحية مطلقه عن الاضافة لا توحيد
 في الخارج الا ضمن المضافة المعلوم اختصاصه بالامر بمبيدته وثانيهما

ان يعتبر النوع في ضمن هذا الصنف لكونه لا على سبيل اختصاص بل حكيم به
 واعتبار النوع كذلك لتوكيد الحكم المذكور بالتلويح والاياء الى ان ذلك
 النوع مطلقا مختص في ضمن هذا الصنف المعلوم اختصاصه بالامر
 بضرورة العقل اذا علمت بهذا فاعلم ان وجه الثاني ظاهر ايجاز
 فيما نحن فيه غنى عن البيان ويمكن اعتبار الوجه الاول عنه ايضا فانه
 وان لم تكن فيه اضافة حقيقة لكن وجدت حكما فان معناه الاسناد
 الى المضاف الى الاسم ولهذا يفهم ان الاسم مسندا اليه وكون المضاف
 فيما نحن فيه محكوما عليه لا ممد لا يتقدم في اعتبار فيه فتدبر قوله
 بتقدير حرف الجر مطلقا اى سواء كانت صفة للمضاف او المضاف اليه
قوله مختص بالاسم فينبغي ان يطلق الاضافة ههنا اى ان يعتبر
 الى المضاف وبالنسبة الى المضاف اليه غاية ما في انه يلزم تعميم الاسم
 للتحقيق والحكم كما علم في تعريف المضاف اليه الذي يحى في المتن اعلم
 ان الشرح لو حمل الاضافة ههنا على معنى كون الشيء مضافا اليه
 كان ملابسا لاسياني من تعريف المص المضاف اليه بالاسم مسندا اليه
 بواسطة حرف الجر لفظا او تقديره اراد ان لا يخفى على المتأمل في ذلك
 التعريف فكان لم يلتفت الى هذه الملائمة اقتضاء لاشترط الجمهور في عند
 الاضافة من خواص الاسم فان مرادهم بها كون الشيء مضافا بتقدير
 حرف الجر فتدبر **قوله** اى الاسم الذي ركب قبل المركب مطلق على معنيين
 المضموم الى شئ ويستعمل بمن فالكرب بالمعنى الاول زيد في قام زيد وما

فيستعمل في
 فيستعمل في

وبالمعنى التالى مجموع قام زيد كما يقال لاحد الخفين زوج ومجموعهما
زوج واعترض عليه على المتبادر فالظاهر صدق التعريف على مثل
بعثتك انتهى اقول المتبادر بهما المعنى التالى بمعونة السباق وان
كان الامر بالاكس عند الاطلاق الى عند الخبر وعن معونة الشئ
قوله اعني غير المركب سواء كان شبه منبى الاصل او لا **قوله** هو قسم الى لانه
يكون في الفعل المضارع ايضا معه بالكنه ليس بقسم من الفعل **قوله**
تركيب يتحقق ايج الحكم بتقييد التركيب بهذا القيد انما هو بشهادة
السياق فانه ثبت فيما بعد ان العامل لا غير سبب لتعني الاعراب
فتدبر ولا تكن من الغافلين **قوله** منبهة مؤثر تقييد المناسبة
احتراز عن منبهة غير المنضم بالفعل لانه المنبهة غير مؤثرة في منع
الاعراب **قوله** وليس النزاع جوب سوال مقدرو وهو ان يقال انما
المعدودة كيف يجعل معرفة مع ان الاعراب لم يجب عليها بعد فاجاب
بقوله وليس النزاع في المعرب **قوله** لا يستحق الاعراب فيكون
زيد قبل التركيب عنده معربا بخلاف المقص فان عنده يكون موزنا
بعد التركيب وان لم يجر عليه الاعراب **قوله** مع الصلاحية ولا يخفى
عليك ما في قوله مع الصلاحية من ثابته المتدراك فافهم **قوله**
فلم يعتبره احد في المعرب المصطلح **قوله** لم تعرب الكلمة اي لم يوجد الاعراب
ولم يجر عليها بالتفعل **قوله** وهي معرفة الاولى ان يكون بهذه الجملة من تمت
القول تدبر **قوله** بمعرفة هذا الاختلاف اي بمعرفة مفهوم هذا الاختلاف

وتدبر بتركب المفهوم **قوله** فيلزم تقدم الشئ الى تقدم معرفة هذا الاختلاف
اختلاف على نفسه **قوله** من حيث هو معرب انما قال من حيث هو معرب
لان الاختلاف آخر المعرب باختلاف العوامل انما هو اثر احيثية المذكورة
حقيقة لا ذات المعرب وانما هو محل الاثر ومورده والامر انما هو مرتب
على المؤثر فتدبر **قوله** ذاتا ايج قول الشارح ذاتا او صفة يتميزان بفعلان
الاباهم عن نسبة الاختلاف الى الآخر فالتقدير ان يختلف اختلاف ذات
او صفة اي اختلاف منسوب الى الذات او الصفة وقوله حقيقة او كما
مصدران لا غير والمعنى بان يتبدل حقيقة او حكم بتبدل لا منسوب الى
الى الحقيقة والى الحكم اي تبدل حقيقة او حكما تدبر **قوله** حقيقة او
حكما مثال الحقيقة كقوله ابوه واريت اباه ومررت بابيه ومثال
المتبدل حكما كقوله رايت مسلين ومررت بمسلين فان اليا في حالة النصب
وان كان عينه في حالة الجر حقيقة لكنه غيره حكما لا يقال اليا ليس
آخر مسلين بل الآخر هو النون لانا نقول الآخر حقيقة هو اليا هو النون
بدل من النونين ولهذا سقط في حالة الاضافة **قوله** حقيقة او كما
مثال الحقيقة كقوله زيدا رايت زيدا ومررت بزيدا ومثال المتبدل
حكما كقوله رايت احمد ومررت باحم فان الفتحة في حالة النصب وان
كان عنها في حال الجر كقوله رايت زيدا ومررت بزيدا ومثال المتبدل
ان الهم قبل التركيب مبنى آخره سكن واذا ركبت مع عاملا تبدل
يصدق عليه انه اختلف آؤه من السكون الى الحركة فيه نظرا الى الظاهر

من قول المصنف وحكم ان يختلف آثره باختلاف العوامل لا يكون
اختلاف العوامل سببا لاختلاف آثر الموعوب بمعنى كما اختلفت العوامل
اختلفت الآثر ولا يلزم منه الاختلاف في اثر كل معرب ولا في العوامل
قوله قلت هذا اي حدوث الاعراب **قوله** ان هذا الحكم وهو ان يختلف
آثره باختلاف العوامل **قوله** لا يرد العامل وقال فيما نقل عنه كنية كل
بما اذا كان العامل مرقا واحدا كالباء الجارة وابقاء ما الموصولة
على عمومها انتهى قوله كالباء الجارة يعني يصدق على الباء الجارة
مثلا في مرتين بزيادة اثاره اختلف آثر الموعوب بها وهذا المنكسر انما
يبرأ اذا كان المراد بالآثر اعم من احوال الواقعة في اول الحكم وفي
اخره وانما اذا كان المراد بالآثر الواقعة في آخر الحكم لا قوله على
آثر الموعوب والعجب كيف يقول الشارح بان في هذه الحركة اختلافا
مع كقوله فيما قبل بان اللام اذا ركب مع علمه ابتداء لا يتحقق فيه
الاختلاف لانه اذا لم يوجد الاختلاف في تركيب اللام مع علمه ابتداء
فكيف يوجد في تركيبه مع ياء المنكسر ابتداء اللام ان يقول الاختلاف
بعد دخول العامل وبعد ظاهر **قوله** حيث قال اي قال المفسر في شرح
هذا الكتاب **قوله** لانه اي مراده بهذا المعنى الذي ذكره لكونه خارجا عن
وكون اللام ليبدل متعلقا بامر خارج مفهوم من نحو الكلام لانه
بعيد عن النظم **قوله** يعني وضع الاعراب المفهوم صفة وضع الاعراب
اي هذا اللفظ **قوله** فانه بعيد اذا نظر الى وضعه لا قهيدا ولا تابعا **قوله**

المعتورة بالجر صفة المعنى **قوله** على تضمين متعلق بقوله على صفة ليم
الفاعل يعني المعتورة متعدي فلا يفتح ان يكون صفة للمعنى لان
المعنى معتورة على صيغة ليم المفعول لا معتورة على صيغة ليم الفاعل
فلا بد ان يفهم الاعتوار شي لازم يفتح ان يكون مثل الورد
ولو جعل المعتورة ليم مفعولا كما جعل البعض لفتح ان يكون صفة
بلا تضمين ولعله انما لم يجعل ليم مفعولا لاطلاقه على رواية من
المفسر يكون ليم الفاعل **قوله** او التبدل وعندى ان ورد العاني
الثلاثة على الموعوب لما كان على سبيل التناوب والتعاقب دون الاتصاف
بشيء من الاعتوار وذكر على نظر الى الاستعارة فيكون كبريا وقرينة
للهمجاز والافغناء الحقيقي اخذ الشيء بالأيدي على طريق التناوب
وفي الصحاح تراولته اخذته بهذه مرة وبهذه مرة بالفارسية
رسد بدست کردن يترى فلا يفتح لباب التضمين فانه يقتضي كونه
حقيقة فاعلم ذلك **قوله** جماعة واحد بعد واحد اي فرد واحد في الجماعة
فهو بدل منها بدل البعض من الكل **قوله** يكون علما مائة واربعة
الاعراب **قوله** كذلك اي متعاقبة متناوبة غير مجمعة **قوله** فلا تفر
فيهما بالفتحة اي معرب بالفتحة رفعا فالعامل المقدر للظرف هو
لا غم والقرينة المقام **قوله** وهو ما يكون يزيدها التفسيرات
المراد به مكنى به اصطلاحا لا معناه اللفظي فيدخل فيه سجلات
وغيره من الجوع بالالف والتاء من غير ذوى العقول **قوله**

ومضافة لانها قال بعض الفضلاء اما حال من قوله اذوك اذ لا ت
منفصل فعل الاعراب من حيث المعنى فيكون حالا من مفهوم الكلام
واما حال عن ضمير قوله بالواو والعبارة محمولة على التقديم والتأخير
وانا فالحال لا يتقدم على العامل المصنوع انتهى اعلم ان هذا الشرع
مبنى على ان يقع مضافة مقدما على قوله بالواو ان كان هو المشهور
قبل وفي بعض النسخ التي رايناها قوله مضافة الى غير ما الحكم متقدم
على قوله بالواو والياء ولعل الشارح راى نسخة قدم فيها قوله
بالواو والياء على قوله مضافة او قدم من عند نفسه **قوله** ليلا
يتوهم هذا التوهم في غير ذى لان ذاك غير مضاف الى الكاف في المثال
قوله اضافة الى اضافة السماء الستة **قوله** يسقط بالتقاضي
سواء اضيف اولا اما الثاني فظاهرا واما الاول فلان انما
يضاف المعروف باللام **قوله** فذلك اى من جهة رعاية الفرع **قوله**
وجمع المذكورات لم صفة جمع **قوله** كغير بان وضربا وانما قدم
المضارع على الماضي لانه معرب وهذا مجرى المعرب **قوله** وكثر التثنية
اى لانه قد وجد التثنية بغير جمع واجمع لا يوجد بغير التثنية
فكثرة التثنية بهذا الاعتبار **قوله** اى تقدير الاعراب فاللام يفتح
غناء الاضافة في الاشارة الى المعهود او عوض عن المضاف اليه
فالاول مذهب البصريه والثاني مذهب الكوفية والاعتماد انما
يهو على الاول **قوله** مثل جاءني ابوا القوم الظاهر ان تقدير الاعراب

هنا تقديره فهم بناء شري قول المصنف وكفى **قوله** تؤثران باجتماع
عهما اى بسبب اجتماعهما الاولان لان يكون الباء للاستعانة **قوله**
فانه يدل على اشتراكهما وجه الدلالة انه يحتل امثال هذا على حذف
المضاف والتقدير هنا جاءني زيد راكبا اخوه من قبيل ركوبه اى ركوب
زيد بهذا لكن الظاهر من كلام الشارح وتقديره عدم التقدير فتدبر
قوله وقال بعضهم احد عشر وهو التسعة المذكورة مع شبه النى الثانية
كارص علما ومراعات الاصل في خواص وعطش ان اذا كثر بعد العلية
قوله من حيث يقتضيه انما قال ذلك لان الحكم انما هو حكم التثنية لا خصوص
المذكور واثرة المترتب عليه حقيقة الحكم ذات غير المنصرف واثرة المتر
عليه بعرض بالتاء مل والمراد بالتثنية التثنية لا خصوص وجود احد الاخيرين
في غير المنصرف وهو المراد بعد الانصراف **قوله** ولا يبعد ان يعتبر مفا
يرتبا اى مقابلة العدل للمعدول عنه في كون العدل غير داخل
قوله غير المنصرف اى في حكم غير المنصرف في عدم دخول الكسرة
والتنوين والاقفية المنصرف عند المصنف مافية علتان واما عند غير فلما
حاجة الى التامل **قوله** ولم يصلح هذا الى قوله عطى على مجموع الشرط
واجزاء للتقدم من فيكون من توابع **قوله** وجود الاصل ولا يلزم
من وجود الاصل اعتبار الافراغ عنه كانه المغير ان الشاذة
مثلا قوس وايضا فان اصلها موجود مع عدم اعتبار الافراغ
عنه فانهم **قوله** قوله حقيقة وصف حال متعلقة واما على المشهور

فعنا فروج تحقيق اي فروج محققا كرجل سوء بمعنى رجل مسيء
 فيكون وصفه بالتحقيق وصفا كمال نقه وكذا مع قوله تديرا
 انتهى في هذا القيل نظر لانه الافاق في القيس عليه بيانية
 حرة في موضع **قوله** معناه مروجا في هذا بيان حاصل
 المعنى والافعال على اكاليت من الوصفية الالهية بمعنى حقيقة
 وتاديشه المصدر الواقع حالا عن الموثق ليس بلان لمعدم
 التمييز **قوله** كشت ومثل اعراب النسب على المقدرية اي
 فروجا كائنا مثل مروج في ثلث ويجوز ان يكون خبر مخذوف
قوله اي عن الاقربتم الالف وفتح الحاء **قوله** ويأتيهم تيم عدي
 على ان يكون الاول منصوبا مضافا اي عدي المحذوف بقرينة
 المذكور وذلك مذاهب المبرد **قوله** وجمع جمع جمعا ايج لا يخفى ان
 جمعا وكذا مذكوره وتثنيها او جمعها صفة في الاصل هم في الحال
 كما اشار اليه الشارح في بيان سببين عدم انحراف جمع وجمع
 فقوله فاصلا اما جمع او جماعي معناه ان اصلها جمع ان كانت
 جمعا يجمعا في حال الوصفية اي وصفية جمعا دون حال كبرها
 او جماعي ان كانت جمعا لها بعد صيرورتها لها في باب التوكيد كذا
 يجب ان يعلم المقام **قوله** وان كانت لهما اي بالعلبة لانه فعلاء
 افعل لا يكون الا وصفا **قوله** كصحا التمثيل بجمع غير منسوب
 هنا لانه ليس فعلاء افعل **قوله** وعلى ما ذكرنا هذا الشارة الى الفرق

بين العدل وبين الجموع الشارة من خوا قوس وانيب مع ان كلامها
 على خلاف مقتضى القيس واذا حصل ان الجموع بعضها قيلية وبعضها
 شارة وبعضها معدولة **قوله** لا يرد الجموع الشارة الى التبريد
 واما الجموع الشارة التي لا وجود لاصولها فلا يتوهم ورودها
 اصلا فتاء **قوله** فانه لم يعتبر اجرا بالان سبب الاعتبار كما
 عرفت انما هو وجود عدم الانحراف في الجموع الشارة يعني بوجه
قوله في هذا الجمعية اي في كونها جميعا على اقوس وانيب **قوله**
 بينونة اي باب قطام تشابهت بفعال بمعنى الامر عدلا وزنه **قوله**
 فلا يكون ايج واجازيون في باب قطام كما يقدررون بنوتهم الا ان
 تقدير اهل الجاز ضرورة تفصيل سبب البناء بخلاف تقدير بنو تيم
 فانه انما العمل على نظائره من ذوات الراء **قوله** خيلان جمع فلا
 هو النقطة في **قوله** وفي اشتراط العلية فالمونث ما دام علما
 لزم التاء بخلاف ما لم يكن علما فان التاء قد تزل لانها للفرق بين
 المذكور والمونث فلم يلزم لكلمة بل قد تغارقا حيث قصد التذكير **قوله**
 فهمد يكون صفة الجواز ههنا بمعنى الامكان ايا قس **قوله** متمنع منها
 النظام ان مرها مرفوع لا منصوب برفع ايا قس فافهم وترتيب
 الاولى ان يقدر بعد متمنع عن الصرف تدبر ويمكن ان يقال يرد
 الشارح بتقديم لفظ مرها ان اسناد الامتناع اليه حقيقي وانما
 قصد الاسناد المجازي حيث سنده اى كل واحد من لفظ ترتيب

وسقروماه وجور فافهم وانت ضير بان هذا الوجه بعد غير واقع
 الاولوية بل مستباح فقط فتدبر **قوله** اما زيب فللعامة اي اما
 امتناع من زيب **قوله** واما سقم اي اما امتناع صرفه **قوله** اي يكون هذا
 النوع اي العلمية بمعنى كونه علما **قوله** في ضمنه اي في ضمن العلم
 الجمعية في كلام المص هي هنا نظرا ذيلزم ان يكون العلم في اللغة الجمعية
 ان نقل الى اللغة العربية لكن لا يجب استعمال العرب علما ايضا بل
 جنس غير منصرف عند اقتراحه بقلته اذ في غير العلمية من التاء نيت
 او الوزن او غير ذلك مما يمكن المجامعة اللهم الا ان يمنع وقوع ذلك
 النقل لكن العكس موجود في قانون فتاء مل فالصواب ان يقال
 البعث شرطها ان يكون اللفظ منقولاً من الجمعية الى العلمية في البعث
 ابتداء مع بقاء عليها فافهم **قوله** كفالون في الجمعية كونه سقما
 للبعد **قوله** في الجمعية لاحقيقة ولا صلا لان العرب تسمت فيه
 قبل النقل الى العلم حيث كان في الجمعية كما ثم قال العرب بجام
 فيما سبق اي في وجوب تأثير التانيث المعنوي **قوله** والاولى تقديم
 الى قيم بحث اذا الظاهر ان الاولى عكس الاولى لان تانيث الشرط
 في المشروط انما يتم عندما لا يوجد ما يمنع ان يتلزم انتفاء الشرط
 انتفاء الشرط ولا يتحقق وجوده في كانت الالبتم تقديم ما هو متفرع
 على انتفاء ما يعرف بالتامل ولذا قدم المص في باب الوصف
 وباب التانيث المعنوي ما هو متفرع على انتفاء الشرط

كما تقدم

كما تقدم منها وبالجمل ان هذه الاولوية لا يسعد العقل ولا النقل
قوله اجمع شرطه اي المراد بالجمع هي هنا ليس معناه الاصطلاح **قوله** اي
 الصيغة المخصوصة المعروفة كالاختي بل معناه المعدر في الجمعية
 والمتراي هي هنا لمكان مضافة الى الجموع اي الكسرات واضنا لفظ
 الجموع على لفظ اجمع نظر الى انواع المتكسر فيكون مؤدق متراي
 اجموع الصفة التي من حيث انما هي لا تجمع بصيغة من صيغة كسرية
 فاضافة الصيغة الى المتراي من قبيل شجر الاراك وكون الصيغة
 المذكورة شرطا للجمع ان لا يتحقق الا في ضمنها فان شرط الشيء
 ما لا يتحقق ذلك الشيء الا عنده وحصول اجمع عندها الخصول
 في ضمنها فافهم وتغير الشرح الضمير المحرور في شرطه كما ذكره
 يشعربان التام في اجمع للعلم الخارجي وبانه اشارة الى اجمع الكثرة
 في قول المص وما تنويع مقامها اجمع **قوله** وبعلالان مر فان قيل
 اولها مكسور وثلاثة اولها مكسور فلا يرد النقض بصحاري
 وبجالات قوله فانتهى بكسيرة هذا ايضا وكشف كونه القلة
 السابقة علة للتسمية وبيان الملازمة بينهما فانه تفضيل ان
 لا يجمع جمع التكثرية اخرى فافهم **قوله** واما جمع السلامة فانه
 لا يعتبر الصيغة فيجوز ان يجمع جمع السلامة يعني انهم لم
 يجعلوا اجوارا ان يجمع جمع السلامة مانعا عن تأثير الجمعية
 في منع الصرف بل ومجوده بالفعل فانه يحترز عن الصيغتين

الاركان من اربعة اركان

المعهودتين انتهى المجموع بخلاف جواز ان تجمع جميع التفسير فانهم جعلوا
جواز كوجوده بالفعل مانعا عن التأثير نظر الى تفاوته بينهما
في التغير فان جميع التلات انما يغير اصل الصيغة وحكمها معا بهذا يجب
ان يعلم **القائم** **قوله** تكون صيغته وهذه العلة للاشتراط تمنع جواز الجمع
الذي امتنع منه للجمعة اي يجمع جميع التلات ايضا فانهم فانه دقيقة
قوله يغير ما قيل الباء للملابسة والغير بمعنى النفي والمفعول بالباء بل لا يراه
كله فقولك كنت بغير مال انك كنت بلا مال بل لا بال لا انك بما يعاير المال
وهو خبر امر لشرطه او صفة لقوله انتهى فيه شرطا الوصفية منقودة هنا
وهو المطابقة **قوله** ولا حاجة الى اخراج الزيادة ولا بقاء النسبة كما قيل
مع انه لو زيد يخرج كمرسى مع انه غير منفرد انتهى فيه بحث اذا ايا الشدة
في كمرسى ولزم في جمعه كمرسى ليست ياء النسبة كما قرره بشرح الشدة
لان تعريف ياء النسبة ليس بمصادق على تلك الياء لان تعريفها هو ياء
مشددة الحقت آخر اللهم تدل على ان معنى مجموع الملحق والملحق
منسوب الى مجرد من الياء وياء الكمرسى وان كانت مشددة اختلف
آذانهم لكن لا بد لانه المذكورة فان الكمرسى وياء منسوب اليه بل انما
وضع ابتداء مع الناء **قوله** بعد التنكير اي بعد التنكير فان يكون فيه
مشتراك اتفاقا لا بان يعود الجمعية بالفعل فانهم **قوله** منهم فافيه
بحث اذا التنكير اما بان يستعمل جمعا لا استعمال الا قول او بان يقع
مشتراك اتفاقا ففي الطريق الاول منع الملازمة وفي الثاني منع بطلان

اللام لا يقال الواقع خلافه اي عدم العلم لان كل واحد من
العلم وعدم غير واقع لعدم ثبوت معناه وهو الاشتراك الا
تفاتي **قوله** ونفعلوه النفط بكسر النون وفتحها دهن معروف
وويه صوت ركب هذان وجعل علما **قوله** الى الثانية اي الممدودة
والمقصورة او الممدودة بناء على التغليب **قوله** انما يكونها الى لا يخفى
عليك ما فيه من الاسناد الى السبب فتأمل **قوله** فانه نقل اي شمر
لا باعتبار كونه فعلا ماضيا معلوما **قوله** من هذه الصيغة اي صيغة
الفعل الماضي المعلوم من انك كذلك **قوله** فلا يقدح في الخ والعواب ان
يقال فلا يقدح في ذلك عدم التخصيص كما لا يخفى قوله انتهى القول
قوله في غير معلوم اي على المص في اشتراط عدم قابلية الناء فان اربع
عند التسمية وكذا الاسود عند الغلبة غير منصرف مع قبولها الناء
قوله كقول الناء كان المص اراد بقوله غير قابل للناء عدم قبوله كقول
الناء للناء نيت بحسب الوضع فلا حاجة الى ذكر قيد آخر فضلا عن
القيود المذكورة فتدبر **قوله** لو جرد الزيادة الى قيل قبل في جعل وجود
الشرط علة للمشروط نظر لما تقدّم من ان المشروط يثبت بالسبب
لا بالشرط وقديم فح بانه جعل لشرط هذا الشرط سبب للحكم المذكورة
انتهى فيه بحث لان سببية الاشتراط المذكورة للحكم بانصرافه على
وان كانت مسلمة بناء على ان انتفاء الشرط يستلزم انتفاء الشرط
لكن سببية الحكم باتباع الحكم كيعا ووجود الشرط لا يستلزم وجود الشرط

حتى يستلزم العلم بالشرط مع العلم بوجوده الحكم بوجوده المشروط
 فتأمل فيه بعد ذلك الذي يحل ببيان في امثال هذا ان التعميق على انتفاء
 الشرط تفريع على كونه شرطاً المقترح ٢ والتفريع على وجوده تفريع على
 انحصار الشرط مطلقاً في ذلك الشرط المفهوم من السكون عينية موضع
 البيان ونظم هذا ما قال العلامة الهندى في قول الحق في اول
 هذا الكتاب لانه انما ان يدل على معنى في نفسه الخ من ان اللام متعلقة
 بالخصار على هذه الثلاثة المنفرد من المقام بالسكون على ان موضع
 البيان فانقدح لك كما ذكرنا سبب تقديم المص في الموضع المتناهي
 التفريع على انتفاء الشرط لكن عكس التركيب المقدم هنا فتأمل واذ
 لا يشر على عكس ترتيب التفرع وهو من الصنایع البدیعیة كاللغز والشر
 على الترتيب فاحفظ هذا فانه عسى ان ينفعك في مواضع عديدة **قوله**
 لاجله فان مؤنثه باعتبار اسوداء **قوله** يستثنى الشيء عما بقي اي
 استثناء بعد تقييد المستثنى منه بالاستثناء الاول فلم يلزم تعدد الاستثناء
 من امر واحد بلا عاطف لان الاول يستثنى من المطلق والثاني استثناء
 من المقيد ونظم ذلك ما يقال في توجيه طرفين عن جنس اذا كانا متعلقين
 بفعل واحد بلا عاطف ولو جعل المص العدل ووزن للفعل على قوله
 ما هي شرط فيه لكان اظهر دلالة واحصر عبارة ولعل النكتة في الفعل
 اختلاف تأثير العلية في المعطوف والمعطوف عليه وغرابة التلويح **قوله**
 لا يوجد شيء من الامر بيان شيء **قوله** يجوز ورود اصمت اي وروحه

من غير اعتبار تعلل اصمت بفتحين **قوله** بكسر ايضاً اي كما ورد بفتحين
 وذلك بان يكون مضارع مسورا العين او مفتوحة **قوله** علماً اذا اكثر بان
 يؤل العلم بواحد من الجماعة للمائة كما في رب اعم لينة او يجعل عبارة
 غير الوصف المشتهر صافية لانه يعود معنى الوصفية **قوله** بالاتفاق
 اي باتفاق سيويو والافقش وغيرهما **قوله** قبل العلية في كان اتبع
 واكتع واخواتها غير منقوصة للوصفية الاصلية كما سبق في باب العدد
قوله وان كان مع من اي اذا سميت بافضل من علم ووشخصاً ثم
 ككرة بان تأول بواحد من الجماعة للمائة به شلالم تصرف على اختيار سيويو
 والافقش **قوله** بسبب من التفصيلية لا يقال في يكونه مثل الم في
 ظهور معنى الوصفية فلما يظهور وجه الفرق لانا نقول الظهور المذكور
 في الم انما هو قبل العلية وفيه بعد اي انما كان فيه تأمل **قوله** بخلاف
 ما اذا اعتبرت اي هذا جواب دحل مقدر من جانب الافقش **قوله**
 كما في اسود وارقم يعني انهما وان كانا عليين بجنس لكن لم يعتبر تلك
 العلية مع الوصفية في امتناع صرفها بل اعتبر فيه الوزن معها فلم
 يلزم اعتبار المتفاديين في حكم واحد هذا الوصل ان اعتبر ان الرمي
 بعابيتها بجنس ينافي التفريع امتناع صرفها عدم مضرة غلبة الآ
 على الوصفية الاصلية فافهم ولا تنفل **قوله** اي بصورة الكسر قيل
 يعني انه اراد بالكسر صورة الكسر بطريق الاستعارة لان الكسر بلاتاء
 من القاب البناء عند البصريين ويطلق على الحالة الاعرابية مجازاً

فالظاهر ان يقول بالكسر لعدم اختصارها بالبناء انتهى هذا توجيه الكلام
 الشارح بما هو مرئي منه وينادي على برادة عند ذكره في شرح قول المصنف
 والقابرة وفتح وكسرة في اول بحث المبني فليطالع ثم **قوله** وبيان العلية
 ثم قول الحقيل فيه ان الكلام بجامع العلية اذ كان العلم في الاصل
 مصدرا او مفعولا كالفعل واحد انتهى هذا التمرير مردودا بمقام
 لا يقتضئ الكلية كما لا يخفى على ذي الافهام لان موصوفه **قوله** لان
 موصوفه الاسم لان المراد من فوعات الاسم المطلقة لان المصدر في الاسم
قوله سجلات جمع سجل على وزن فطر ذكر في الجار يردى ان السجدة
 وسجدة وكلاهما بمعنى الطويل التمين فعلته **قوله** وطريقة قيامه
 ان يكون الحق اي ذلك علامتها او من لوازمها وذلك لان القيام
 بثبوت موجود الامر واتصاف ذلك الامر به والتعبير عنه ليس بصيغة
 المعلوم لان مصدره المجهول لا يوجد اصلا ومصدره المعلوم
 قد يوجد لكن فيه تأمل **قوله** وذلك غير جائز الظاهر في كلام الشارح
 جواز الاضمار قبل الذكر عندها كمن المذكور في المطول ان مثل هذه
 الصورة اعني ما اتصل بالفاعل ضمير المفعول به لما اجازة الاختصاص
 وتبعهم ابن جني لشيء اقتضاء الفعل المفعول به كالفعل هذا نقل
 المطول بعبارة اللهم الا ان يعرف **قوله** خلافا الى قول المصنف مانع
 ضرب غلام زيد وفيه ايضا ما لا يخفى على التأمل الصائب **قوله** اي
 خذنا جازا فيكون مفعولا مطلقا بالجاز ويمكن ان يكون ضميرا و

لا يضيق

لا احتياج الى ان الجواز بمعنى الجائز **قوله** وهو بكيه اي من بكيه فيفتح
 ضاحك بكي ضارع عليه **قوله** فليس مما نحن فيه اي يكون صارع قال
 يبكي المذكور لا المقدور **قوله** اي في كل موضع حذف الفعل وهذا الحذف
 والتغيير بعد التماس هو للابهام بامر الحكم بان يكون اوقع في النفس ولا
 يكاد يفتنه **قوله** ثم فسر رفع الابهام اي تفسير برفع الابهام الثلث من الخلف
قوله وانما وجب حذفه وهو تسمية ما علم التزاما ما سبق فلا يلزم التسمية
 تدارك **قوله** نعم مقامه اي مقام المحذوف **قوله** في مقام المحذوف **قوله** وعلى
 مذهب الفراء يتعلم ان الظاهر ان الفاء لا اما المتوهم فافهم **قوله** واكثر من ذلك
 واما نحن فزينة واكثر من زيد فلا يظن لانه لا يعلم ان فاعل الفصل الاول
 محذوف او مضمون **قوله** فان اقتضى الثاني الفاعل اي حين اقتضى الاول
 الفاعل واعماله فيه **قوله** وان اقتضى المفعول حذفته خوفا منه واكثر من زيد
قوله او اضربه خوفا منه واكثر منه زيد ولا يلزم فيه اضمار قبل الذكر اذ الفاعل
 الذي رجع اليه الفصل الثاني مقدم رتبة **قوله** المرافعين اي الفعلين
 المرافعين **قوله** او اضماره اي اضمار فاعل الاول **قوله** بعد الظاهر اي اضمار فاعل
 المرافع الاول بعد الاسم المرجوع اليه ان اعلنت الثاني **قوله** تاخير القاب
 اي الفعل الناصب **قوله** وقد يدرك الحمد الظاهر انه يستيناف بياني لاجل
 فافهم **قوله** شدة اتصاله لقيام مقام الفاعل وشدة اك مع في الاحكام
قوله من الافعال المجهولة وفي بعض النسخ المجهول هذه النسخة
 مما لا يبعد بل هي الاقرب يعرف بالتأمل **قوله** واذا وجد المفعول به

الى بلا واسطة كما قال المفصل والمفعول بالمتعدى اليه بغير حرف
 من الفضل على سائر ما بين له انه في ظرفه في الكلام فمتنع ان يسند الى
 غيره **قول** او من جملة المفعول قبل بيان الكااصل لان من للتبعيض
 ويحتمل ان يريد التبعيض بتقدير المضاعف اي من جملة افراده انتهى
 فقول لان من للتبعيض لان الضمير اذا كان مذكرا يرجع الى جنس
 المفعول ولا يتأتى التبعيض في الجنس يقتضيه التعدد والجنس
 لا يقبله في ينبغي ان يكون في الابتداء الفاعلية **قول** للتلازم الواقع بينهما
 اذ لا بد ل كل خبر مبتداء وكذا الكل مبتداء من خبر كما هو الاصل اذا
 الاصل ان يكون المبتداء مسندا اليه واذا كان مسندا كما هو التام
 من المبتداء فلا حاجة له الى الخبر ويتم بفاعله **قول** وان تصوموا
 خير لكم اي صياكم خير لكم **قول** فانها اي الخبر وثان قسم المبتداء **قول**
 الاسمين مع ان باق الخبر تعريف المبتداء صادق عليهما انهما
 بجمدان غير العوامل التفضيلية **قول** ونحن فاعله في ان انفصال الضمير
 المفعول ههنا وهو نحن مع وجوب استلزامه في الصفة مطلقا يقتضيه
 ان يكون مبتداء ويدفع كونه فاعلا وكذا الحال في اراغب انت
 عن الهمزة **قول** لان الكلام في مفعولات الله فلا يكون التعريف
 مطلقا الخبر بل الخبر الاسمي **قول** اي ما يوقع اشارة الى ان القائم مقام
 الفاعل في المبتداء هو المصدر وان الضمير المحرور في راجع الى الموصول
قول به فالباء اما الاستعانة او السببية **قول** والضمير المحرور في راجع

هذا التوجيه الاخير ان القائم مقام الفاعل في المسند ضمير راجع الى الموصول
قول اذ الم يمنع مانع بوزن عدم جواز قولك في داره بل لان النكرة في مبتداء
 ههنا منع تقديم **قول** لاصالة التقديم اي تقدم زيد **قول** اصله التأخير في
 الكلام الشارح اياه الى ان قوله المصنوع واعتنع صاحبها في الدار فترجع على
 المفهوم من قوله واصل المبتداء التقديم **قول** اي الاخير من المعلوم صفة لما
 من جارية على غير من هو **قول** واعلم ان الماهر اعلم ان هذا التحقيق
 مبني على ان المراد بالهرير بناج الكلب وهو عواده اي يحته ونقل السيد
 المدقق في حواشي المطول وشرح المغناج في الشرح ان المهرير صوت
 دون بناء من قلته الضمير على البرد فمن اراد حقيقة الحال وجليته
 المقام فعليه المطابقة في بحث تخصيص شر اناب من هذا الكتابين **قول**
 فيكون شر عظيم فيه انه يكون داخل تحت نفس بالصفة **قول** كاللام في
 المثل على تقديم ان يكون مخصوصا بمبتداء وما قبله اعني فعل المدح والذم
 خبره واما اذا كان خبر مبتداء محذوف فلا يكون مما نحن فيه **قول** في نحو
 الحاقة ما حاقة اي التي شئنا من فامبتداء ولاحاقة خبر مبتداء والجملة
 خبر المبتداء الاول وهو الحاقة كذا في البصائر **قول** وهم البصريون الاول
 ان يفسر هذا الكلام بان يقال فذهب الاكثر في النجاة على حذف المضاعف
 الشايع دون حذف الجار الغير الشايع في مثل هذا الموضع **قول** والاصل
 في الخبر الافراد لاصالة المفرد في الاعراب **قول** رجل صالح خير من واخبر ههنا
 اخذ من المبتداء **قول** ايضا اي كما وجب تقديم اذا كانا متساويين وقد

التقيض وهو التقيض بعمل **قول** عبده متوكل فانه يجوز فيه ان يقال متوكل
 على الله عبده بتقديم الخبر على المبتدأ **قول** خذوا بس وخذوا بس
 اشتباه الغرض المقصود اثنان اثبات تحول على مضمون اسم ان وخذوا اثنان
 الحكم بمعنى الوقوع غير المقصود فانه اذا قلت انك قائم عندي بانك متوكل
 ان يتعلق الطرف بقاء وان يتعلق بالحكم ايضا وعلى التقديم من معنا
 غير الذي قصد من المفتوحة اما على تقدير الاول فظاهر واما على الثاني
 فلان مضاه افادة مضمون اسم ان وخذوا مقيتد **قول** وفي هذا الموضع
 الحاشية للاتصال بينهما لانها شئ واحد **قول** فلا يقتضا عليه لذلك
 اشارة الى قوله لان التعدد بالاعطاء في لاف الخبر ولا في
 غيرهما لا الى قوله وايضا واليهما جميعا يعرف بانه **قول** فليدري عليه
 ولا يخفى عليك ان هذه الورد انما يتم اذا ادعى الاختصاص في الرضول
 في صورة التضمن المذكور وهو غير مفهوم من كلام المحقق وان مررنا
 الكتاب اختصارا في صورة تصدير المبتدأ باما ويتضمن معنى الشرط
 فعليك بالتوفيق والله الموفق **قول** بجملة فعلية ههنا في موضع
 الصلة للمول الذي وقع مبتدأ متضمنا بمعنى الشرط فيقبح دخول الفاء
 في خبره اذ شرط صحة الرضول كون الصلة فعلا او مؤولا بل يتأكد ببيان
 الشرط كما ذكره **قول** بالاتفاق من الكوفيين **قول** انما هو من بين :
 والكوفيين في التقيض انما هو بالنسبة الى ساير الحروف المشبهة **قول**
 الاتهام وجه الاتهام انهما ممتازان عن افعالهما ووساير المواضع

بالاتفاق من ساير نوسخ الابداء على كلا القولين وهي احاق لبيده
 انهما واحاق البعض ان ولكن **قول** ينير سادة مساه فيكون طرفا
 لغوا لا مستقرا **قول** اي في وقت وقوع الظاهر من هذا التقديم وقول
 اذا على الفعل المقدر اذا فرجت وفيه ما لا يخفى **قول** واخطب ما يكون
 الاية تاليا فيه سناد الفعل الى وجود الغايل مجازا او اخطب اوقات
 وجود الاية اذا كان تاليا فيه سناده الى طرف الفاعل بل الى طرف
 وجوده في الخبر هو اذا المضافة الى كان حين كونهما وكتبا في تقدير
 لغزا آخر اعني حاصل مثلا لا يجوز جدا والايضام ان يكون للظرف طرف
 يعنى ان اذا في اذا كان مرفوعا محل بانه خبر المبتدأ **قول** اي تقديره الى تقدير
 ضرب زيد قلنا هذا التقديم اذا كان قائما على الاضام زيد واما اذا كان حالا
 عن ضمير المتكلم فالقديم ضرب زيد حاصل اذا كنت قائما فتقديره
 زيد قائم ضرب زيد حاصل اذا كنا قائمين **قول** وفيه تكلف كثيرة
 هذا بيان التكلفات الكثيرة ولا يخفى ان ما ذكر في خبر البيان لا يدل
 على كثرة التكلفات بل لا يدل على كثرة التكلفات بل لا يدل على وجود
 التكلفات ايضا وانما يدل على وجود التكلفات اللهم الا ان ضرفا اذا
 مع اجملة المضافة اليها تكلفين هذا والمراد اعني كثرة التكلفات لم يثبت
 بعده اللهم الا ان يقال المذكور ههنا بعض من تلك التكلفات على ان
 في كون الآخر تكلفا جذا اذا كان واضواة اذا كان متعلقا للظرف
 المستقر ان يكون تاما مطردة **قول** وهذا يظهر ان تقديره الى تقدير البين

في هذا المثال **قوله** عموم اي عموم المتبداء اي المصدر و افعل التفضيل
قوله بالواو التي بمعنى مع اي بالواو التي تفيد فائدة مع بمعنى المقام
اذا لم يمتثل كل رجل وفيه ما يريد فيه الاخبار عن الشيء بان يقرن
غيره وكذا الغير مما يتصور ان يتفكر عن ذلك الشيء مخرج بذلك الفاعل
نقلنا عن ضارب الباب ففعل ذلك الغير بالواو على ذلك اللفظ غير
ان يكون المقارنة الواقعة بينهما في نفس الامر مقصورة وهو مفعول
ومفادته وانما المقارنة بين كون الواو للعطف وبين كونه بمعنى مع
على ان الاول يقتضي رفعه مفعولها وان الثاني يقتضي نصبه والتاويل بان
واو المعينة في الاصل للعطف مما لا مناسبة له في المقام كما لا يخفى على ذي
الافهام اذا عرفت ما قدمنا فعليك تطبيق قول الشارح في التفسير
اي كل رجل مقرون مع ضيعته له وانه الوفي **قوله** مع المقام الا انقضى
اي لا المقصود ويفهم من هذا الكلام ان ذالك لا يستعمل الا في القسم
وكذا انهم حكمه فافهم **قوله** هذا الحرف على اي على المسند وذلك لان
الذي يند اليه هذا المسند فلا يتجاوز عنه **قوله** لفظا او معنى على سبيل
اختلافه وان اجمع كما لا يخفى **قوله** الا اذا كان في وقت من الاوقات **قوله**
ما لا يتوعد في غير ذاك حال كونهم يجوزون في غير فافهم **قوله** لفظا او معنى
ينبغي ان لا يترك الكلام في ان الجوزين معا فيهم فافهم **قوله** فانما
ابن قيس الاستدلال على عمل لانه هذا البيت بناء على ان المتبداء لا يكون
نكرة مخفية فتدبر **قوله** لفظا او معنى في لغة الاطلاق لفظا

فافهم

فافهم **قوله** وانبت ان بناءنا اشكالنا لا قولنا لان معنى الفعل ليس بمشتمل
عليه مثال الكل على الجزء وهو لازم على ما حققه الشارح في قولنا ان
بمعناه **قوله** اي من هذه المواضع موضع هذا الشارة الى ان يهتد
خروج مضاف وما موصولة عبارة عن مفعول مطلق وفيه ضمير
عائده اليه كذا الحال في البواقي في الآية قوله يزيد زيد بن ابي الفرج على البوينة
متعين هنا مخرج عن شروء الباب **قوله** فاذا لم يموت صوت مخرج
مرفوع على البدلية الادعائية **قوله** وان لم يكن للتثنية في معنى استعمال
ان الوصفية ههنا جئت **قوله** ويجوز ان يكون من لبت مكان وكان وجه
رجحان التوجيه الاول مع اظهره ان شاق ان كلما ازداد اعتبار النقص
في لبيك ازداد اناسبه ما قصد منه فان النقص فيه انما يكون بنوعه
المجيب بالسرعة من التلبية فيخرج الاستماع انما هو في شتمه في النقص
نوعا ما كيد بمعنى هذا اللفظ وشهادة ما ادعى به فافهم **قوله** في ضرب زيد على
صيغة الجرح وههنا من التأمل بديق في ضرب زيد اذ فيه اعتبار سناد
القرب الى الفاعل الحكمي مع ان زيد ليس مفعولا به والتعريف بكتب
صادق عليه على تأويل الشارح **قوله** كذا يزيد وبالجملة فان قوله ويا
يعمر وههنا وان كان مطلقا على ما يزيد لكن لم يعلم ان يعمر مستغنى
هو ام مستغنى له لا قسما لان يحتمل على حذف النادى كالحال في ما عطف
على المستغنى كما في الصورة الاولى لم يكن فرض حذف النادى فيها مستغنى
حذف مفعول واو العطف فافهم **قوله** عن جواز ضم فان العلم بان

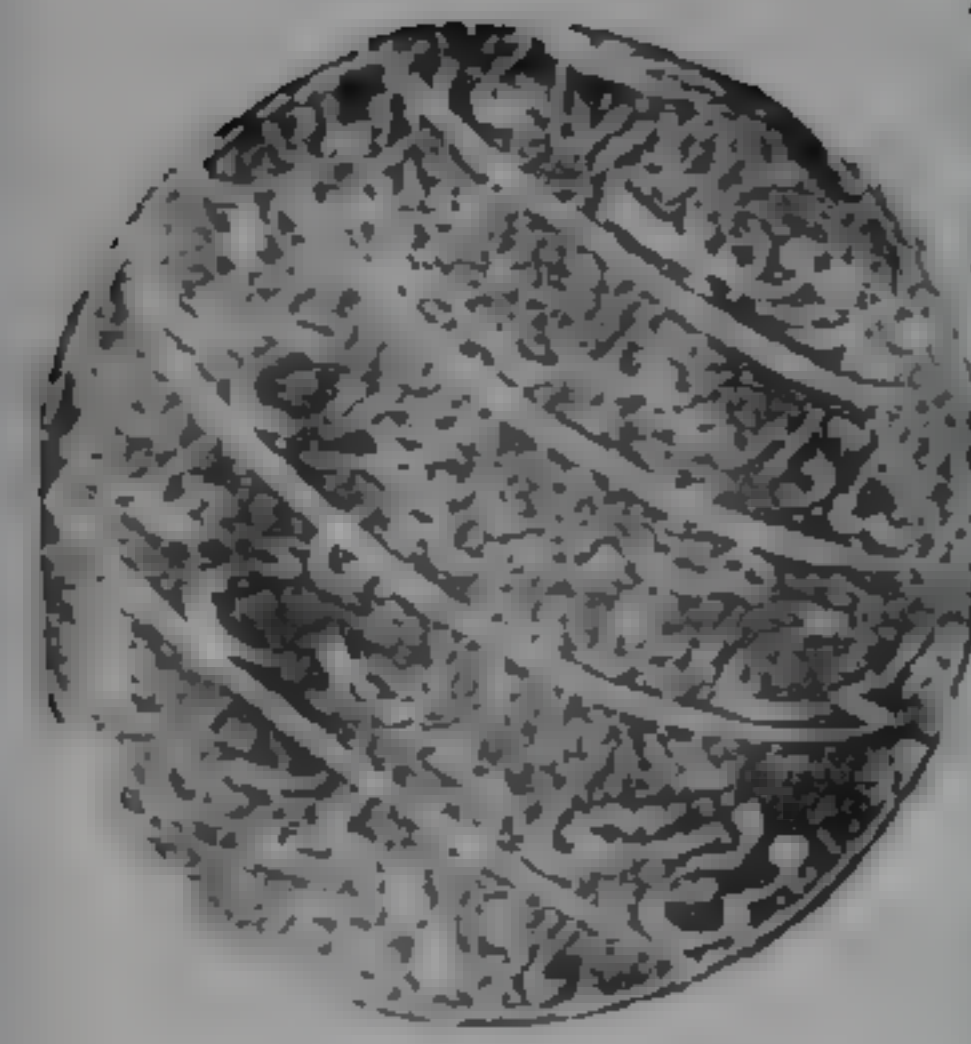
مضافا ولا مشبهة ولا منكم افتحين جوارهم الفم لا يجوز غير المستغاث
باللام لا يفتح وبان الالف لا تخار فحة بل يجب فافهم **قوله** في الوردية قلبت
الوردية الفاعل غير القيلس كذا في الشافعية في احوال الفاعل **قوله** لان نداه
هذا التعليل يقتضي ان يكون حرف ورف النداء مختصا بالعلم وليس كذلك
فلا يفتح **قوله** لم يفتح في انه يقتضي ان مصارح حرف ورف النداء في العلم **قوله**
وستجى اى مثل هذا التركيب يعنى حرف العاقل اعني الفعل لانهم يستقيم
وانصبه **قوله** مرتبطة بشرطية بشاره الى اضافة معنى الى الشرطية
في قول المصنف الشرطية قبل شجر المراك **قوله** مثل اياك واصلم اتق
نفسك بتوسط النفس فذرا عن اجتماع ضمير الفاعل والمفعول شي واحد
في غير افعال العلوب ثم لما حذف الفعل لفيق المقام وجوبه في منع
حذف ثم صار الغمير منفصلا قال الشيخ اصلم اياك اتق ويجوز الجمع
بين ضمير الفاعل والمفعول شي واحد اكانا احدهما منفصلا لانه
حكم المنفصل حكم المتماثل في الاحتياج الى ذلك التطويل بل انما **قوله** لانه
لا يقال اى لان معنى الاتخاذ به يميز بين لا يميز بين **قوله** في مثال النوع
الثاني في ذكر المثال بشاره الى ان النوع الثاني قد يكون فيه تقدير
بعد مناسبتا للمعنى المقصود كالمثال المذكور لا يخفى عليك ان النسب
في المثال المذكور اعني الطريق الطريق انما يقع بتبرع الحافظ والتقدير
اتق عن الطريق فافهم **قوله** فافهم عن المحذور اى لا يسمي توابع التحذير
او كذا قال توابع الفاعل وغيره بدليل ذكر التوابع مستقلا **قوله** فافهم

تفتن اى ذكر تفتن اى ذكر تفتن **قوله** اى اسماء الزمان سواء كانت
مشتقة او لا **قوله** اى قسمي المفعول فيه ومما طرق الزمان وطرق المكان
وهو الطم النبذ في فافهم اذ ان زمان الضرب والتأديب فيه انه اذا كان
لا يقع العلمية بينهما الا ان يقال انهما في الحقيقة بين التبادرين كجشنين
كما قيل في قولهم الضرب يوجب التأديب والعلم صفة توجب التمييز الى
يحمل الغرض بناء على ان التمييز عبارة عن نفس الاعراب النفي في
التصديقات وجماع العلم موجبة فتدبر ولا تغفل عن المراد منها
قوله اصل اكيلولة الاولى ان يقال في الحول بدل اكيلولة فانها
يقال حال الثاني يعنى وبينه قول صولا وولا اى فخر وحي اكيلولة
بمعناها ايضا **قوله** وفيصلها الى الرواية بناء على ان في رصعها
مع عدمها في فيصلها فتدبر **قوله** فان كان اى وجود هذا الكلام مسوق
لبين ان المذكور بعد الواو في اى مقام يقصد كثره بعده
المصاحبة المعهودة جوارا او وجوبها فافهم **قوله** لفظا تمييزا وحال
او خبر كان ناقصة وجزان يكون ظرفا اى في النقط لان المعنى ما تنفع
النظر ان هذا التعليل بالنظر الى الاصلية الثلاثة الاضية فيكون المراد
بما تصنع بهذه الصورة مع قطع النظر عن ان يكون في اوله التأويل
فتدبر **قوله** والتميز والترجي قيل قال الشيخ الرضى انها ليس بعاملين
لانها ليسا مقيدتين بل المقيد هو الخبر فهو العامل انتهى في عموم هذا
الكلام تأمل التمام الا ان يؤل اى كوا مبداء مشتقات كاذبه الى بعض

وفيه ايضا ما لا يخفى على المتأمل الصادق **قوله** صابرا معرة وهاهنا
 عطف على اسم يكون ومعرة منصوب على كثره خبر ما ذكره في بعض النسخ
 لان تعريف ذي الحال ليس شرطا للحال **قوله** او بعد لا بد من التأمل في
 هذا الطرف ومن ان يجعل نقض الحال الاتي فاعلامه وقائما مقام العامل
 مقدما على سبيل التنافي فتعقل **قوله** يقول ارسل وكنت ان يكون
 تقول على صيغة الخطاب لبيان التلقين **قوله** موافقة بعضها
 فيكون من باب الخلق المرسى على انفع الانسان **قوله** على نفس الظاهر
 انه بقصد الاستعارة **قوله** باسوى التقديم اي تقديم الحال والافعال
 والافعال ان يقال لولا التقديم مكان باسوى التقديم فتدبر **قوله** وعندهم
 يجعل ما مصدر فيكون كانه منفعول له من اسر النخل باعتبار ان يكون
 الفاعل بغيره ولا يخفى ان هذا الاعتبار انما يقع اذا سندا فاعل الى
 النخل اما اذا سندا الى ثمر فلا يقع الا ان يتم على الخبر البديهي فبدر
قوله عندهم تحقيقه لانه يجوز تقديم الحال على اسم التفسير تشبيها
 لها بالظرف **قوله** ليس بوجه لان يلزم تقييد الاشارة بحال البسرة
 وليس كذلك وتفصيل الشئ على نفسه باعتبار حاله واحده اطلع الرطوبة
قوله تجوز ان دلالة تجوز او دلالة تجوزية **قوله** لان المتبادر من
 الماضي المثبت ان هذا تحقيق الحال والمقوم هنا قيل وقال فلما تلفت
 الى ما قبل ويحال فاذا بعد الحق الا القليل قال بعض الفضلاء
 اعلم ان الافعال اذا وقعت قيودا لماله اختصا بافعالا رتبة فهم

استقبايتها

استقبايتها وحاليتها وما ضوتها بالقياس الى المقيد لا بالقياس
 الى زمان الحكم كانه معانيها الحقيقية وليس ذلك مستبعد فقد قرئ النخلة
 في مباحثه ان يكون الفعل مستقبلا بالنظر لما قبله وان كان ما فيها نظرا
 الى زمان الكلمة وعلى هذا والشيا ان الضمير المنسوب في مقارنته
 راجع الى زمان العامل لكن المطلوب مقارنته الحال لما لها بان يكون
 زمانها واحد فتدبر ولا تفعل **قوله** حققت ابوة مقتضى الظاهر التغير
 حقيقة بصفة المنفاج كان المنفس كذلك فلا بد في عدوله عنه فكملة
 ولا يخفى كنهه من مامل في مؤدى زيدا بوبك احقه **قوله** وشرطها ضمير شرطها
 راجع الى المؤيد المعهودة المذكورة اعني الذي يجيب حذف عاملها
 حيث هي كذلك الا ان لا لام التعريف الى حق التجزئة ان يتار بكلمة
 الاية ان لا لام التعريف باللام وان كان يتم بها فلا يضاف معها لا ينصب
 التميز عنه قوله ملتبسا بتبوين المفرد المراد ما يتعابا بجملة وشبهها و
 المنفاج كما سبق لا يقابل المنش والمجموع **قوله** في طرف النسبة المراد
 بطرف النسبة ههنا الذات المقدرة اذ الطرف هو بالنظر الى الحقيقة
 لا ما يتبادر مما انتسب عنه لعدم الابهام في اطراف النسبة المبهمة فتدبر **قوله**
 مثل اب في مثل طاب فانه يقع ان يكون عبارة عن زيد ويترجم في نون
 زيد ازان روكه اذ يدركت ويصح ان يجعل عبارة عن متعلقة فيكون
 للمعنى في صوشي زيد ازان روكه او اذ يدركت **قوله** تميز من زيد انما قال
 تميز عن زيد مع انه يميز عن الذات المقدرة اذ هي في الحقيقة



واخراج في هو زيد فيكون تعيين احد هما تعيين الآخر وتبينه فافهم **قوله**
 اعني الشئ المنسوب الى زيد المفاير له في الحقيقة واخراج **قوله** فحيث احتيا
 لانها انما قيد قصد الانواع بهذا الجينية لان سى الكلام ان بقى النور وفيه
 فيه المستثنى منه على ان يكون الانواع مقصودا من الجنس ايضا وقد
 عرفت بما سبق ان المراد بالانواع هناك حقيقة من جنس سواء كان موصوفا
 الكلية والخصية لعلته المذكورة هناك فيكون المراد بها هي ايضا
 كذلك كبريان تلك العلة هنا بعينها فيكون المراد بالثنائية الجنس حقيقة
 المقصودة ان يكون فردين شخصيين او عنيين وافراد كذلك **قوله**
 فانه اي امتيازاتهما باكتسوبا الكلية او الشخصية كانت الصفه
 له الظاهر في العبارة تدل صفة **قوله** من قائل من اخصا ببيانته
 كما قرره في شرح الفناج في عز من قائل قال قطب الفاي ويعرف
 من التبيين بان قبل او بعد ما بهم يصلح ان يكون المحرور تفصيله
 ويوقع لهم ذلك المحرور على ذلك المبرم مثلا يقال للحاتم انه فخته والمفهم
 في قوله عز من قائل هو قائل بخلاف التبعية **قوله** لان من تزايد
 في التمييز هذه العبارة تدل بحسب الظاهر على ان من هذه زائدة لا يتيا
 ولا يبعد ان يقال انما قال تزايد دون تدل لان من هذه مما لا حاجة
 الى اثباتها فلا تنافي كونها ببيانته **قوله** وهي اي التمييز عن النسبة
 الظاهر هذه الكلام ان التمييز عن النسبة مطلقا الى النسبة كانت
 من النسبة في الجملة او مضافا اليها او الاضافة لا بد ان يكون فاعلا

او مفعولا في المعنى فير عليه سنده فان الدار لا يسلم ان يستعمل الفعل
 فينبغي ان يحمل النسبة في القاعدة المذكورة الزائدة في الستهم على نسبة الفاعل او
 المفعول فتدبر **قوله** فالمفعول هو المخرج اي قبل لاثان فلما ناقض من
 متعدد اي من شئ متعدد وقوله جزئياته اتمام فروع على انه فاعل متعدد
 المقدر على موصوفه المقدر ويقتل ان يكون محورا بناء على مذهب الكوفيين
 من جواز حسن وجهه فلما وقع في السعة وان يكون مفعولا على التمييز بناء
 على مذهب الرافضين جواز كون معرفة فافهم **قوله** لتلايه بل عنه فيكون
 قوله غير الصفة صفة الا على ان يكون غير مفعول او فاعلا كما لا يبعد كما هو مقرر
 في تحفة واحدة **قوله** فيخرج فمقررات وهذا تعليل للماصيا فالفيد تعلق
 الى التعلق الى التعلق **قوله** او معنى الفعل الاظهر ان المراد بمعنى الفعل المعنى الذي
 يفرم من شبه بفعل او الظرف او نحوهما من تنبسط منه معنى الفعل في الجملة فافهم
قوله في الاكثر متعلق المنسوب المحووظ في حق المستثنى المنقطع فافهم او
 خبر مبتداء محذوف **قوله** الا بدل الفعل لقائل ان يقول انما ان ثوبه في قوله
 ساسلب زيد ثوبه مستثنى منقطع فيستوفيه بدل الاشتمال ايضا اللهم الا
 ان يقال ان الملازمة بين المستثنى والمستثنى منه تنظر مستثنى في حكمه الاتصال
 فتدبر وانه اعلم حقيقة الحال قوله ساسلب كما كحل آية اجل اي سلة مفروقة فافهم
 اجلهم فلا يستأفرون سعة ولا يستقدمون اي لا يتأفرون ولا يتقدمون
 وهذه الآية تدل على ان احد الايموت الا نقضه اجله ففصل قوله تعالى
 اذا جاء اجلهم شرط وقوله تعالى فلا يستأفرون ولا يستقدمون **قوله**

والفاء حرف اجزاء فوجب اذ ناله في اجزاء ودلت الآية على ان ابراهيم
مع حصول الشرط لا يتأخر عنه وان حرف الفاء لا يدل على الشرائع وانما
يدل على كون اجزاء واذ ثبت هذا فنقول اذ اقال لامرأة اجنبية ان تزوجك
فانت طالق قال بعضهم لا يقع هذا التعليل لان هذا الآية دلت على ان
اجزاء انما يحصل حال حصول الشرط فلهذا **قوله** ما حاله القوم اجمع
الا حارج كون هذا المثال مما نحن فيه نظر اذ عند حذف القوم لم يبق المعنى
المقصود اعني الاول فلم يقع حذفه على ارادة المعنى المقصود اى الاول
فتأمل **قوله** في محل النسب على كالتيم فيه ان اعتبار كالتيم ههنا في
التوجيه المقيد عندهم في دفع التناقض في صورة الاستثناء فاعتبار
النسبة بعد تمام المستثنى فانهم ما فيه فانه **قوله** اى وقت خلقهم اى
خلقوا جائز عندهم او بعضهم مطلق منهم والاعتصار بناء على ظهور المعنى
قبلا على ذكر ما سبق **قوله** الا ان يستقيم المعنى قال بعض الفضلاء وهو
مستثنى من فعل غيرهم في التقييد بقوله وهو في غير الموجب اى لا يورث على حسب
العوامل في الموجب في جميع الاوقات الا وقت استقامة المعنى انتهى كما ان الهند
ونحو ذلك جعلوا قوله وهو في غير الموجب حالا ولك ان يجعله بعد الكلام
وتقدر على النظر في محو جعونة استقامة الاستثناء مع معونة سيات
الكلام فانه لا يخفى على سليم ان المراد من هذا الكلام **قوله** بيان موضع
وقوع المفعول لا بيان كونه على حسب العوامل فانهم فيكون المستثنى
من فعل منفى عنهم من معنى الاختصار اذ ناله وهو يوجب ولا يخفى ان توجيه

الشرع

الشارحين الفاضلين انب من جهة اللفظ بهذا التوجيه لا غير انب
بالتمام من جهة المعنى فانهم فعليك الاختيار ثم الاختيار **قوله** فلو كان
كل حيوان اجم هذا مثال لا يقع ان يثبت فيه الحكم الا كما على سبيل العموم
وغيرهم منه مثال المستثنى المفعول في الموجب الممتنع ثبوت الحكم على سبيل عموم
ولا يخفى انه معنى ما زيد شيئا الا شئ شئ حقيقة لا يعبأ به اذا التكرار
للتحقيق كذا في الهندى لا يخفى ان الالباقية في توجيه الشرح اكثر من الباقية
في توجيه الهندى فقيدها اجم الفاء للتعقيب **قوله** برتبة المغير بعد مرتبة
المغير **قوله** ولا قوة موصود الاباشم واجزاء الفاء برتبة المغير بعد مرتبة
المغير باطراب المستثنى من المحذوف القائم مقام متعلقه لانه طرف فانهم
قوله وان يقدر لكل منها والعطف في كل صورة من التقديرين عطف
المفرد على المفرد لكن المفرد من كلام الشارح فيما بعد في مواضع ان هذا
الكلام اذا قدر جملتين يكون العطف عطف جملة على الجملة البتة مع ان
العطف بين الجملتين في بعض الصورة لا يمكن الا بعطف الجزئين على
سبيل التفضيل والمشهور ان مثل هذا العطف من قبيل عطف المفرد
على المفرد فكانه اراد بعطف الجملة على الجملة عطف اجزاء على اجزائها
بجملة او مفصلة فانهم **قوله** وعطف جملة على جملة ههنا انما يتصور
بعطف الجزئين على التفسير كالا يخفى **قوله** كذا لاول ولان قوة وفي صورة
الرابعة اذا قدر الكلام جملتين يتصور العطف بينهما على سبيل التفسير
والاجمال **قوله** اى ما ابرى فيم اليوم اجماس **قوله** بعطف جملة اى

بجمله لا مفصلة فافهم كالا يخفى وعطفت الجملة على الجملة بهننا على سبيل
الاجمال على هو اللفظ ويكمل التفصيل **قوله** فلا يرد انه يجوز ان لو
جعل الاول مجردا على انه صفة المنع لم يرد هذا ولا فساد الفكر اذ
اعلم **قوله** ونرى على الفتح لان حكم التاكيد التفتت في الاغلب حكم
متبوعه امر ابا وبناه وقد يجوز الرفع والنصب في التاكيد بهننا كما بين
في توابع المنادى المفردة **قوله** او على محلة التريب في كون المبنى على الفتح
منسوب المحل نظر اذ شرط نصب اسم لا في مفقودة فتدبر **قوله** في بيان
قواير القيود في صدر هذه الصفحة **قوله** لكان الفعل بالعاطف
اي بواسطة العاطف على اسم لان الفاصل به هو المعلوم عليه ايضا
فافهم **قوله** اي تركيب شتمل فالمراد بالضاف المضاف اليه على ما
ضافته او السناد المجازي **قوله** على علامته اعم منه قيل يجوز ان تحذف
علامته الشئ بدون ذلك الشئ انتهى في الكلام نوع خفاء فافهم
قوله ايضا اي لن اطلق على المنسوب اليه بكونه تقدير شرط
اعلم ان عدم ذكر الشرط المختص بالاضافة المعنوية هنا يدل على
تقديره في الجرح في الاضافة التلقائية كالمعنوية والآ فلا وجه
في تركه هنا وذكره فيما سيجي بشرط الاضافة المعنوية **قوله** التعريف
فيه نوع من النسخة لا سيجي في شرح قول المنسوخ وتفيد تعريفا
مع المعرفة من تحليل ذلك المقول فافهم **قوله** في الاضافة
المعنوية اي في الاضافة المعنوية التي يكون المضاف اليه معرفة

معها لكن ترك هذا القيد اعتمادا على انه ما من مقام فلا يرد الا
ضافة المعنوية التي مفادها التخصيص فتدبر **قوله** موضوعه وضما
توحيها **قوله** هذا الحكم اي حكم افادة الاضافة المعنوية تعريفا للشيء
اذا كان المضاف اليه معرفة **قوله** ومثل ذلك ما في معنى مثل شبه وتفسير
وغيره **قوله** وتوحيها لا يخفى عليه ان هذا التعليل غير ملائم للتعليل الذي
ذكره في افادة الاضافة المعنوية في امضاف تعريفا مع المضاف اليه المعرفة
بل انما يلزم للتعليل الذي ذكره بقوله لا ان نسبة امر الى معين يستلزم
معلومية المنسوب ومعهودية فالنائب ان لا يستلزم من المضاف
من الحكم بناء على ما قال في جواب الاعتراض بقوله فان قلت فتدبر
ولا تغفل **قوله** غير الشكون وغيره من صفة كحركة المعرفة باللام تحكم
بتعريفه بالاضافة اي شرط الاضافة المعنوية من حيث انها اضافة
معنوية وانما فلا بد في الاضافة بتقديره ان يكون المضاف اسما
مجردا عن تنوينه لاجل ما سبق في المتن **قوله** النجم والشراب صغير
ثروي تاء نيثة ثروان وشروان ذو ثروه وهي الاقضية والاصل
ثريدكي قلبت الواو ياء وادغمت احدى اليائين في الآخر كذلك
بعض شرو في المفصل **قوله** في الاضافة وما قيل من ان يجوز الا بركي
في صورة تعريف الموصوف بالاضافة فافهم فانه حتى غيبى وجلس
على ذلك **قوله** في تقديره انفسا اذ التقدير اما الرفع على التسمية
او النصب على المفعولية **قوله** للتحقيق اي كذا ذلك للتحقيق **قوله**

جاز هذا التركيب فيه ان جواز هذا التركيب يتوقف على ضعف التخييف
 من الاضافة ايضا فالقصر على ذكره تقتضيه الا ان يقال المراد بالتركيب
 التركيب بامور ثلثة اى لا كلى واحدا واحدا **قوله** يستلزم خبران في
 قوله ان المشار اليه **قوله** فلا يرد انه الخ لقائل ان يقول بهذا القدر
 مقبول لو كان تقدير الاعتراض على ما قرر ولكن يمكن ذلك بوجه آخر
 وهو ان يقال لا ينبغي ان يجعل استثناء اى استثناء التخييف من جملة المرفوع
 عليه اذ لم يثبت له فرقة كما كان لا ضوية فازن لا محيص عن الاشكال
 الا ان يجعل على التقلب **قوله** ان يقول لام التعريف الظاهر ان يقال وقوله
 اللام لان هذه اللام موصولة لاداة تعريف **قوله** ثم عرق في العبارة
 مما لا يخفى مما مر في الحاشية **قوله** اللام هذا اعتذاركم بالضعف
قوله ولا يخفى عليك انه لو قيل في تعديل الضعف لعدم الغائبة في الـ
 ضافة اصلها كان سائغا عن هذا الشوب فتدبر **قوله** قد يجعل المعطوف
 الاظهر في العبارة قد يجعل في الشيء معطوفا ما لا يتحمل فيه معطوف
قوله وفي الروى من القسيمة فيه تأمل **قوله** معروفين باللام
 الاحمر والظاهر ان يقال يتدل معرفين باللام ذوى لام فان
 في الضارب ليس اداة التعريف بل هو الموصول وصلتهم فاعل ضمرا
 كما هو الاصل **قوله** وكانت مضمرات اى صيغ مضمرات متصلة
قوله الى تحقيق تخفيف اى ثبوت تخفيف **قوله** فاعلا مضان الا
 انه اراد بقوله اسما فاعلا على وزن فاعل تدبر **قوله** وقد يندفع مما

اى في قوله

اى في قوله وضعف الواهب المائة الرهبان وعبد **قوله** من توهم
 او في شائبة المصادرة انما شئت من جملة عن الجواب عن استدلال
 الغراء به فاعلم انه لم يتضمن الرد على الغراء في الاستدلال به كما يتفهم كل من
 المسئلتين الاخيرتين الرد عليه في الاستدلال بهما كما سيجي **قوله** وارجاء
 كل من الصورتين الخ عطف على قوله فعنه قوله وضعف الواهب
 المائة الرهبان وعبد الخ انه ضعيف الخ اى ارجاعها الى مسئلة ظاهرة
 لا يحتاج الى البيان كما يحتاج ارجاء الاولى من تلك الثلثة اعني
 قوله وضعف الخ البتة **قوله** الاخيرتين اى انا جاز الضارب
 الرجل حملا على المختار في احسن الوجه وقوله والضاربك وشبهه
 على ضاربك **قوله** وتضمن الرد بهذا عطف على ان يجعل في ذلك
 ان يجعل اى ولك ان كل واحد من الثلثة اشارة الى مسئلة على
 حدتها وتضمن كل من المسئلتين الاخيرتين الرد على الغراء في الاكـ
 بهما هذا مما لا شك في صحته متأمل صادق واما النسخة التي
 رايت في اكثر الكتب وهي تتضمن فسادا مما لا يشك على متأمل
 عارف لاساليب التركيب على تقدير ضمير شان في فان والافلاخنا
 في ظهور فسادها لكن لم اجد في كتب النحوي جواز تقديره بها لان
 المشددة وانما الموجودة فيها جواز تقديره حال كونه اسما لانا
 المكسورة والمفتوحة المخففة من المشددة **قوله** بالغير بيته
 باربعيات نسبة ومصدرة مكان ضمير هو راجع الى الجانب

لال

فانهم **قوله** جانبه الضمير المحرور للكان **قوله** هو جزء بتكثيره على ما هو
 المناسبة للمقام لان المراد جزء غير معين فانهم **قوله** والاضافة بيانية
 في جعل هذه الضافة بيانية تقص لقاعدتها فان الضافة البيانية
 كما سبقت ان تأتي اذا كان بين المضافين عموم من وجه وكان
 المضاف اليه اصلا وجنا المضاف بل ان مثل هذه الضافة مستغنى
 فتدبر **قوله** بالنسبة اليه نسبة اضافية اضافة لامية فانهم **قوله** فان
 كان في آخره فالضمير في آخره اللهم المطلق لا اللهم الصريح او المحقق
 فان ذكر المقيّد يستلزم ذكر المطلق **قوله** نلتش كلاهما يريدان قوله
 من جهة متعلقة بمقدور ومن الابداء الغاية وذكر المقدور مستند
 الى ضمير راجع الى ثان مجازا او لانه حقيقة ان اعرابي وهو شامي
 فتدبر **قوله** شخصية ويا صفة واحدة فالنسبة مجازية
 او صفة مخدوف والتقدير واحد شخصية **قوله** يخرج لكل
 اى كل المشمول الواجب الخروج لكل المشمول المذكور مطلقا
 لان التوابع منه والقرينة ظهور المراد ويا زير العاقل فان ضم
 يا زير وان لم يكن اعرابا لكنه في حكمه على ما عرف في موضعه **قوله**
 فان دلالة التوابع في كون هذا الكلام واقعا على اللوادة
 المذكورة نوعا تام **قوله** اى تام على مقول في حقه اخرى ان يكون
 الانشائية بعد التاء ويل مفردة **قوله** في الظا اى لم يكن يعود
 غلماة مماثلا ليقعدون غلماة في الظا **قوله** فلو وقع رفق

وان كان ظاهرا فان كان لا يحمل في حكم الاول انما كانت في موضع

نقنا اى ولو وقع اذ قد من بعض غير اذ قد من ذلك البعض
 فتدبر **قوله** وحمل الموصول وان لم يكن متعينا في نفسه بل مضافا
 مثل سماء الاشارة ولم يحمل اسم الاشارة لفقدان ما وجد في الموصوف
 الباعث على الحمل المذكور فيه ولذلك كان الموصول لباب هذا
 قيدا دون الاشارة فان الاسم الاشارة لا يدل على معنى في مثل
 من اسم الاشارة بخلاف الموصول فتدبر **قوله** اى قصد نسبة
 التفسير بالفعل اشارة الى ان لفظ المقصود هو سائس من عداد
 الاسماء هل هو عامل اذ وقع صفة فيه مفعلا كحديثه ولذلك
 فيما بعد متعلق بالمقصود لانه العامل فيه فتدبر **قوله** بتبعية
 المعطوف عليه اى بواسطة تبعية المعطوف عليه **قوله**
 على الصفة المتقدمة فيكون تلك الصفة نعتا من جهة وعطفا
 من جهة اخرى كالجز بعد الجز اذا توسط بينهما الواو فانه خبر من
 جهة وعطف من جهة اخرى فتدبر **قوله** الاولها التقدير
 الاخرى لها منذون **قوله** وقال بعضهم فيه نظر لعل هذا
 النظر في كلام الامالي فان اكون التوسط بين الاوصاف انما هو لاد
 دون غيره بكم الاستواء ومعناه الجمعية فقط ومحققة في صفة
 بعد صفة اخرى بلا ذكر بينهما كما في جاء في زيد العالم العشا
 فذكره هنا حال عن القائفة الى افادتها بحسب الوضع الى حقيقة
 فتدبر **قوله** لان الحروف التوسطه اجمع باعتبار الموارد فتأمل فيه

قوله فان كان الضمير ثم من ان يكون مرفوعا او منصوبا فانهم
متساويان بلا اولوية احدهما فيكون المراد باجواز ههنا تساوي الطرفين
فلا يرد على المصنفين جواز ترك التاكيد بصورة الفحصل مما لا وجه
له لا على مذهب الكوفية ولا على مذهب البصرة اذ هو موجود على مذهب
البصرة وهو المختار عند المصنف **قوله** من اتصال الفاعل المتصل
اي الضمير المرفوع المتصل للفاعل اذ لا يوجد اتصال الفاعل
الا في ضمنه **قوله** لان الفاعل ان لم يكن اى يعنى ان جنس الفاعل ان لم
يكن ضمير متصل اجاز انفصاله عن عامله اى تحلل شئ آخر بينهما
في حال الشقة بخلاف جنس المجرور فانه لا ينفصل عن جاره الا في
حالة الضرورة كما في قول الشاعر بين ذراعي وجهه الله و اذا
كان هذان الجنان متفاوتين في الاتصال اللغوي قوت وضعفا
حيث جاز تحلل شئ آخر بين احدهما وعامله ولم يجر في الاخر ثبت
التفاوت بينهما في الاتصال الاصطلاحي اعني الاتصال المذكور
حاصل حال كونهما ضميرين متصلين فلكره العطف على الضمير المجرور
كما كره العطف على الضمير المتصل المرفوع بل كان الاول يشترطها
من الثاني فتدبر وتامل هكذا ينبغي ان يعلم المقام فانه مما يشبه
على الانام الفظام **قوله** جاز انفصاله لعل المراد بالانفصال ههنا
لغوي لا اصطلاحى يعرف بالذوق السليم مع ان ما يجي من قوله
وليس للمجرور ضمير منفصل لا يحسن الاستدراك على تقدير ان يرد

الانفصال

الانفصال الاصطلاحي اذ قوله والمجرور لا ينفصل عنه غشاء لان المراد بالانفصال
ههنا ايضا اصطلاحى اذ الانفصال بين المذكورين ههنا كما يكون
على معنى واحد فانهم **قوله** فلكره العطف تترى على قوله لان اتصال الضمير
المجرور بجاره يشترط اتصال الفاعل المتصل والمتضمن انه لما كره العطف
على الضمير المرفوع المتصل بل تأكده بالانفصال بسبب كمال اتصاله بغيره
واتصال الضمير المجرور بجاره اشتد منه واشمل لما عرفت كره العطف
على الضمير المجرور بالمرتين الاولى فانهم **قوله** عليه اى على الضمير المجرور فانهم
وقيل جرة ولا يخفى في اولوية الاول فلما تعطل **قوله** في كفى بانه لانيان
علم كونه في حكم العدم وكفاك **قوله** وعلى هذا عمل المراد من الحروف الجارة
وكفى بانه شبيه **قوله** فان قيل كيف حصل الشك في المطابقة التوافق بين
وغيره من التوابع فكانه قيل ما الفرق بين العطف وسائر التوابع حتى لم
يسلك مجموع التوابع في ملك واحد في اجواز وعدمه مع ان التوابع
الاقدم في معنى التبعية لكن لم يذكر النعت في السؤال لما عرفت من انه الضمير
لا يوصف ولم يذكر ايضا عطف البيان استغناء بذكر ابدل وما حصل الجواب
بيانا طوب من الفرق **قوله** كونه عجيبة من اللجباب النوى بسم العجب
بغير العين وسكون ايجم **قوله** وانما قيل نادى فيها اى اشارة الى مناسبة
الكلمات من حيث المعنى ولما نشأ منها المناسبة اللفظية اشارة بقوله
ولا منفصلين عنه وقد جعله عطف على ما جعله فرعاً لما قبله فان فرع
الشئ فرع ذلك الشئ فلا غبار في العطف **قوله** في المجرور اى العطف

الجور وقوله يناسب المعطوف اي يناسب ذلك التفسير المرفوع الذي
 عطفت على نفس ذلك التفسير المرفوع **قوله** عليه وعليه بنائين بقائم
 مقام فاعل المعطوف بنائين قائم مقام الفاعل الفعير الرابع الى الالف
 واللام **قوله** تنكر قوله تنكر كيد اي تنكر كيد التفسير المرفوع **قوله** تنكر الجور
 منسوبة المعطوف الجور للجور التفسير بانفهام الجار الى ذلك المعطوف
 الجور كما في المعطوف عليه **قوله** نظرا الى ما قبله اي ما قبل المعطوف عليه
 وهو منقود فان فيه لاجتماع **قوله** او محمول عطفا على قوله فتقدير
 التنكير **قوله** لو كان المعطوف هذا المعطوف فحققت المعطوف على ما
 اشار اليه الشارح ومنسوبة من الحكم المذكور في المتن على المعطوف **قوله** ولا
 مانع منه اي من عطفا الجملة على الجملة كما في عطفا المفرد على المفرد بان
 عطفا احد المعطوفين على هم ما والاخر عن خبره فافهم **قوله** الاظهر
 عندى الاظهر من نوعه اذا حاله التسمين كذا العالمين بان يحلوا
 معوا كما تصدق على التابعين اعني المعطوفين تصدق على التبعين
 لهما فافهم **قوله** معويها اي برف المعطوف **قوله** وكثيرا اشارين اي شارب
 هذا الكتاب او شارح الكتاب على سبيل منع الخلودون اجمع **قوله** وانما قال
 على معوي في لانه على غفلة قلن على بعيرة **قوله** اكل امرؤ والاشجار
 التوبيخ من المنقاد من الهمة بهنار جمع الى الكلمة لان السؤل عنه الهمة
 ما يلها فافهم **قوله** ويؤول الاشلة كايؤول ليسبوه **قوله** عليها اي على
 صورة المعطوف على معوي عاملين بحسب الظاهر **قوله** ولا يقتصر على صورة

اي حال كون المعطوف المجوز بحسب الحقيقة غير متفردة على صورة
 سماع بل تعميمها وغيره فهو حال تبين بينه منقول يجوز فافهم **قوله** مع
 خلاف الغراء اي مع هذا القيد **قوله** على مورد التمام قال ابن ابي ابي
 فتح هذا لان الذي ثبت جوارزة وروى بابا يستتر في كلامهم من المعطوف
 على العالمين هو المضبوط بالنظام المذكور فوجب ان يقتصر عليه
 ولا يتجاوز عنه ولا يتخلص عليه غيره لان المعطوف على العالمين مطلقا
 خلاف الاصل فان افرد في صورة معينة دون غير ذلك ليس عليها
 انتهى فقوله بالنظام وهو تقدم الجور على المرفوع او على المنسوب
 تدبر و **قوله** بل يحلها وباجلته احد رسيو في جوار السوء
 المعهودة المذكورة باضمارها كقولنا لا يلزم خلاف الاصل **قوله** وذلك
 يشار الى فائدة التوكيد والفرض منه **قوله** وذلك المرفوع الى كل واحد من
 اللفظين **قوله** تنكير اللفظ اي لفظ النسوب او النسوب اليه فقط يعني
 وذلك المرفوع انما يكون تنكير النسوب او النسوب اليه بلفظ لا ببناء
 بخلاف الثالث الذي سياتي ولهذا افرد ولم يدبر رجحان كل في سلك واحد
قوله اي بالتمكيد **قوله** اتان في النسوب اي ويكن اتان ان المراد بالتحيز
 في النسوب ان يؤدي بالنسوب المجاز لان التكميل بالمجاز في النسوب
 انما يتحقق به وباتجوز في النسوب اليه ان يؤدي بالنسوب اليه مجازا
 او مجازيا لان يجوز فيه انما يتصور به ويتحقق بكل واحد منهما في
 صورة قطع الاليس التفسير لكن على سبيل البدل دون التام لا يخفى

في وجاهته هذا التوضيح **قوله** زيد قيل فالحجاز في لغوي من قبيل الاستعارة
 او الحجاز للمرسل فتدبر **قوله** او في النسب اليه والحجاز انما يتصور في النسبة
 لاف المفرد اعني المنسوب اليه يترك اليه قوله فانه بجانب الفعل لا يقال
 كون الحجاز في النسبة في خلاف جعل الشارح المنسوب اليه طرفا للجنوز لانا
 نقول معنى الجنوز التكلم بالحجاز قال في المختار الصحاح يجوز اطلاق
 المنسوب واما في حق المنسوب اليه ولا شك في صحته لاف نفس المنسوب اليه
 اي في حق المنسوب اليه بل في حق شموله لاف لده واما الحجاز المتوهم في
 فالظاهر انه في النسبة ويكمل ان يكون في الكلمة بطل الاستعارة لكن هذا
 الاحتمال يهدم ما في الشارح في توجيه قول المصنف او في التسمية لبعض
 الهمم بل الاول اعني كون الحجاز المتوهم في النسبة بمعنى كون النسبة
 مجازية يهدم ايضا ولا يخفى ما قلناه على من لم يرويه في البيان الى
 جميع افراد المنسوب اليه بهذا يشتم بانه الحجاز المتوهم في يكون في
 النسبة ولا يبعد ان يكون في اللغة والكلمة بطل الاستعارة لكن الاول
 هو الظاهر في دفع هذا الوهم اذ لا يخفى ان التاكيد الواقع لهم العدد
 لا ينظم في سلك واحد من قسم التاكيد فهو تأكيد بحسب التفتة
 لا بحسب الاصطلاح المنقسم الى القسمين المذكورين **قوله** وهو التوكيد
 لفظ اي لم توجد في اكثر النسخ **قوله** ويكون المقصود على هذا الوجه اليه
قوله في حال الافراد اي حال عدم التاكيد **قوله** مع شدة غوره المفرد
 مكان وضع فيه القدم لاجل المركوب اعني ان يكون عنق البعير

او غيره

او غيره فغرض العلق انما يتصور بحسب الحقيقة في البعير وفي غيره لانا هو
 على سبيل المجاز **قوله** ولا حاجة الى ذكر ان هذا اشارة الى جواب دخل مقدم
 انه لا بد للمصنف ان يستثنى اذا افرد ايضا بان يقول بعد قوله وبنزله وانزله
 كما لا يخفى على احد وتقدير الجواب في محصله من **قوله** مع التوهم المفيد
 عدم الاحتياج اليه افادة ظاهرة وقد تضمن ان في تركه فائدة جلية
 ولكنه حجة تغوت بذكره فتدبر **قوله** بنسبة ما نسب اليه بالنسبة الواقعة
 في الكلام بان لا يكون تلك النسبة مقصودة بالقياس اليه فانهم **قوله**
 على المعطوف بيل قد نقل الشارح في اول بحثه العطف للاعتراض على انهم
 بانهم في قوله مع متبوعه بلا وبل ولكن واو واما واما واما واما واما واما
 بالنسبة سواء احد الامر من التابع والمتبوع لأكلاهما ولما توجه على
 تعريف البديل ايضا من تلك الاعتراض بالمعطوف بيل دون غيرهما
 المذكور انما لا يخفى على المتأمل القناد اشارة الى دفعه مقوله ولا
 يصدق ان هذا فافهم هذا **قوله** فكلاهما مقصودان وفي هذا الجواب
 شائبة الغلط اذ يلزم في صورة بدل الغلط انما تختلف الحكم عن الدليل
 المذكور وكونه المبدل منه مقصود ايضا ويؤيد ما ذكره قول حنا
 المطول غريم الا ان الرشد ان ابدال الغلط مع بل فصياح مطرد في كلامهم
 لانا موضوعه لتدارك مثل هذا العطف وبلا وبل وغير واقع في
 فصياح الكلام وبالحكمة الفرق بين البديلين المذكورين اعني بدل
 الغلط بيل وبدل الغلط المصطلح بين القوم اعني ما يكون توارك

اللفظ فيه بلا جمل لا وجه له أصلا لأنها من واد واحد لا فرق بينهما إلا في اللفظ
وهو ذكره من عدمه **قوله** فليجاب لنا أي ونجني أن هذا الجواب لا يقع أصل
الفرق بل إنما يقع الفرق على الوجه الذي ذكره فقدم **قوله** ولا يلزم ضمها
لذلك لا يلزم من هذه النسبة أمر بهم حتى يفسر بأن يذكر بدل التثنية فافهم **قوله**
اعتبار غيري أي اعتبار غير زيد في شغلته في صحة **قوله** بغير كون البديل
أن قلت كون البديل كالمبدل منه أو جزء هو عين اللابسته فلا وجه
لرفض الباء لفظه بغيرها قلت لأن بل هو مستبها ولو سلم فالباء نحو بائلي
قصدا للتجريد البديهي **قوله** بوجه أي بوجه الاسد وإضافة البرج إلى الكسد
من قبيل إضافة العام إلى الخاص وإضافة الدربة إليه من قبيل الشيء إلى
بيانيته **قوله** بأن تقصد أنت فيكون قول الحق هذا جواب فاته السبب
مقام المسبب تقصدا لا يجازيا لالكفاء بذكر السبب غير ذكر المسبب مع ظهور
المراد **قوله** وإذا كان البديل أي بدل كان من أنواع المبدل على ما فهم من
الطلاق وقد صرح به في شرح الباب **قوله** مع كون مدلولها لا يتغير أن ما
ذكره في وجوب النعت البديل المتكررة حين كان المبدل منه معترفاً للفتة
يستدعي أن لا يبدل لما بر من منضم متكلم ومخاطب بائي بدل كان فلا
وجه قائل وتذكر في قود ما ذكره **قوله** على ناقته ويراد الدبراء من الناقته
هي التي بقيت راحلتها إلى دبرها من غايه الهزال **قوله** صنع من راحلتك
أي الكمل والرحل **قوله** فوضع أي وضع الحمل **قوله** أن جعلناه بمعنى المتبركا
في قول ابن الرواندي ثم عاقل عاقل أي بيت مذاهبه وجل جامل

تلقاه مرزوقا هذا الذي ترك للاسماء جائزة وحيز العالم الخبز زير سما **قوله**
ووقوعه واقع كقعود جمع قاعد واليه هم ينس فيجوز ثابته الفعل
المستد اليه فافهم **قوله** أي واقع في هذا التفسير لفظية **قوله** وأما الفرق المفقود
وهذا الفرق اللفظي المذكور صيغت من المفنوى السابق **قوله** فيما سبق
أي في بحث البديل **قوله** في قوله القصر ما وضع المح **قوله** أو بيان الكلام
وسباق الكلام عام لما قبله وما بعده فيجوز أن يفرم الموجه فما بعد
الضمير فتدبر من غير أن يتقدم أي عدلوله وهو الرجوع إليه لـ
لا بلفظه فافهم **قوله** ذكر خبر بعد خبر لأن فيكون ذلك أبلغ أي ذكر خبر
الشان من أن يتقدم قصدا إلى التظيم المذكور **قوله** مقرا بذكر مرجعه
مقدما **قوله** فصار أي ضمير الشأن **قوله** صفة جوت على غير من هي له
ليس المراد بالصفة المعنوية لكن لا المعنوية المفسرة بالصفة العام بانغير بل
المفسرة بأول عذات مبهمة باعتبار معنى هو المقصود فافهم **قوله**
وذهب سيوم إلى أن لولا في هذا المقام الخ كان جعله في حكم حرف الجر
محمولا عليه قائم في معنى اللام التعليلية كان لقوله لولا كان كذا في معنى
لم يكن كذا لوجودك **قوله** فادخل فيه قوله فيم طرف لقوله ثم اتبع وقوله
فادخل على سبيل التنازع **قوله** وإيراد لفظ قبل أي فعلى هذا السوحيه يكون
مفعولا للتقديم غير مذكور للاختصار وجوع القرينة
والتقدير يتقدم الجملة قبل الجملة وعلم التوجيه التام يكون
عدم ذكره لتسريه يتقدم المتعدي بمنزلة القارم **قوله** أربيل

بهذا الجنس إشارة الى ان اللام في قوله قبل الجدة للجنس واقعا في ضمن فرد
 وهو العهد الزبني فافهم **قوله** اذا كان مذكرا او علم ان لهذا المقام تماكب
 فيه لا يراه لقوله اذا كان مذكرا باعتبار تضمن معنى الجعل اذا جعل
 مذكرا رعاية للمطابقة بين الضمير وبين العدة في الجملة المفسرة في كونها
 مذكرا من الرعاية رجوع الضمير الى هذه العدة اذ الضمير ليس بقاد اليه
 بل الى الشان فعلى ما ذكرنا قوله لان الضمير عطف على قوله للمطابقة
 والضمير المحذوف في قوله اليها راجع الى العدة المذكورة معنى تمل **قوله**
 اي بهذه الحكمة إشارة الى ان اللام في ما قبله للوحد الخارجي **قوله**
 على ما ذكرنا من التوجيه الثاني المذكور لقوله ولا يبعد ان يقال **قوله**
 على صورة الغفلات انما اذا دهننا فقد صورة لان الضمير المنصور المحذوف
 اياهم ان وافوا بها فهو في المعنى كذا لانه من داليه وصورة صورة
 الغفلات تكون منصوبا **قوله** ان من يرضى الكنية فان منهننا طرية
 بقرينة اخر ام يلحق فلا يصلح الا بالخبرة عن حال كونهم ضمير الشان فافهم
قوله بوليتك حذف الالف في الممدود في الكتابة على ما هو القياس
قوله واولكن قلبت الواو المورى الفاصورا في الكتابة كما هو القياس
 في الخط **قوله** واذا كان ضمير الهم ظاهر العبارة بهنا فهو اتم **قوله** جرى
 الوقف فذلك جوار اجتماع الساكنين **قوله** تمرين المتعلم التمرين يفضل
 من المرون وهو المروءة على الشيء **قوله** بالذي مكينا في الخبر عنه بالذي
 او اللام التي في مضافا كذا في الباب وجعلت موضع ظرف مكان

بتقديره وان لم يكن بهما الحفظ كان هندی **قوله** خبرا متافرا حال لا صفة
 على ما هو الاسلوب في توجيه التقنين وتقديره **قوله** ان يعمل الضمير ببول من
 الشان لان اعمال اي ان يعمل الضمير عاملا واختياره على ان يجعل المقصد
 المشاكلة **قوله** في موضع الظرف في محل النصب على انه مفعول ثانٍ يجعل
قوله لغيره قال بعض اللافاضل اي الذي كوزيد ضربته فلو قيل في الاصل
 عن الضمير المفعول الذي زيد ضربته كوزيد حملوا المتبدل والموصوف
 عن العايد وكل منهما ممتنع وقوله لغيره مفعول المستحق واللام تقوية
 العمل انتهى فقوله لتقوية العمل فيه نظر **قوله** موصولة وما مستدرة وقوله
 تكرها المذكور في المتن في احوال فتأمل وقد يكون زائدة كما في حيث وثنا
 واذا ما واثارها فتدبر **قوله** وبناء الموصوفة اي التي الموصوفة فان ايا
 الوافقة منادى في كونا ايتها الرجل انما هي موصوفة **قوله** لان المعنى على
 استثناء فيه ان المعنى اذا كان على الاستثناء فمنه ان يعرف كونهم بما يقع الثاني
قوله بمعنى الفخوة او الفجور والتردد بين هذين المعنيين لتردد بين
 كونه فعال بينه مؤثنا وبين كونه مذكرا **قوله** في استعمال بنعيم اي في استعمال
 اكثر من نعيم انتهى في تقييدهم بالاكثرة بهنا تاء مل **قوله** فالاول مثل واء
 عند بعضهم هذا اسم فعل وجعل كونه مؤثنا لازما **قوله** كلهم حاصل
 فان المركب من الكلمتين شدة امتزاج احد فرثيه مع الآخر صار لهما
 واحد احصا من تركيبها وامتزاجها لكن في اطلاق الاسم على عشرة
 واثارها نوع تاء مل فان المدة دلالة جزئية على جزء معناه وتعيين

النسبة الى النسبة المنقبة **قوله** هذه النسبة الى نسبة الواقعة في غير
قوله ان لم يكن قبل التركيب اخر از غير سبويه وعمروية ونقطوية والاشا
قوله والكنائية واحدة بمعنى كم في انها كناية عن العدد وكل الاستغناءية وفيه
قوله ويتعدى تعريفه المراد بالتعريف معناه المفرد في قوله كونه ابوك
 يعني كما ان في الاستغناءية في قولك زيدا ابوك مبتداء وان كانت تكرة
 وخبره عن ابوك معرفة فافهم **قوله** وهذا صنف على مذهب سبويه اذ
 يلزم في التزام كون المبتداء تكرة متضمنة استغناء ما مع كون خبر معرفة
 ولا يلزم ذلك الا سبويه يجعل المعرفة في تلك الصورة مبتداء والاشا
 خبر في ما عدا تلك الصورة الا في الاستغناءية مبتداء اتفاقا **قوله**
 فهذا خبر اي التكرة المتضمنة استغناء ما وكان بعد المعرفة نفس المبتداء
 فتدبر **قوله** وما تعد متوافقا مل اهلنا وفي ما تقدم من الانكسار **قوله**
 وابن واذا ان لم يتخير يعني ان ما يولد لازم الظرفية من اسماء الشرط
 يتأخر فيه الوجهان من الوجوه الاربعة بكون الجر ان دخل عليه والنسب
 على الظرفية ان لم يدخل عليه وفي آخر كونين زفت يكون مجرورا محلا
 لا منصوبا على الظرفية ليس والاتا لنصب محلا على الظرفية ليس والاتا
 بعد الخبر اجمالا ما بعد متضمن للشرط كذا في مكانه يعني الاستغناء
قوله فحسب ابن هذا مثال للبر ورياء فافهم **قوله** محلا مع انتسابه
 ويتأخر في الاستغناء كذا في خبره وفي كونين زفت تدبر **قوله**
 على الظرفية باعتبار انه منقول المقدم **قوله** الوجوه الاربعة بهذا الاستغناء

هذا الاستغناء واما في الشرط فلا يجوز الخبرية لان ما بعده فعل البتة
قوله فكان البق آخ واما الوجه الاول فهو وان كان مبتدئا في ذلك
 الاعتبار ايضا لكن لا يقتضيه عكس الترتيب الموجود لان هذا القول ج
 الضيق بما قبله حيث يتعلق بكم نفسها والقول الآخ متعلق بميم كما
 فافهم لكن في عبارة الشارح نوع تاء **قوله** التضمنة معنى ثقلت
 اي جليت عشاري وقد ثقلت جليا **قوله** من خدمته الاناسي اللكائي
 على الافاعل جمع ان ان اصله اناسين ابدلت الياء من النون فادغم
 الياء الاو في **قوله** على تقدير النصب اي نصب عمه على التمييز
 على تقدير الجر اي جر عمه على التمييز **قوله** ومصححة اي مصحح الابداء
 مبتداء او توصيفة خبره **قوله** فلا فرق اي في كون المضاف اليه منصوبا
 في بحث الظروف لعدم تضمنها معنى الاضافة لكون المضاف اليه غير متوكل
قوله لا غير لانه نقل الجنس صرح به الشارح اللب واللبا وتقدير
 جاء في زيد لا غير جاء في زيد لا الجاء غير زيد صرح السيد في شرح
 اللب ويجوز ان يكون جاء في زيد لا غير زيد حسب خبرها في قولك
 جاء في زيد فحسب اي فحسبك بمعنى انت وكنت **قوله** سهل طالعا
 وطالعا اما حال كما هو الظاهر او منقول ثان لتركه وعلى التقديرين
 ان الابداء مجازي **قوله** من الدلالة عليه الدلالة ههنا مصدر مبتدئ
 للمفعول **قوله** وبيان قدم الحجاج مثال للسؤال ببيان عن الماضي
قوله وقيل حمل على اخيه عوض بدل عن اخيه مع ما قوله الا ان ما يكتب

على هذه الصورة مكتسب بعينه اى المراد بالعين ههنا بمعنى الشخص
قولوا الخ مسمى ما عرف باللام العهدية سواء كان العهد خارجيا
او ذاتيا **قوله** على صورة لفظ ما تقدم الى ما سبق من الواحد لا السبع
قوله في تشبيه المائة والالف لفظ عدم صحة نسبه وعدم قوله والالف
ولا يلزم حكم الحال المذكورة في الافراد في التشبيه دون الجمع مع انه
ليس كذلك لكنهم كرهوا ان يلى التميز الجمعي بالالف والتاء بعدما
تعود الجمع بعد ما هو في صورة حل هذا المقام هو ان النحاة كرهوا
ان يلى التثنية واخواته التميز الذي جمع بالالف والتاء بعد صيرورة
بجى التميز المفرد بعد العدد الذي هو في صورة الاسم الجموع بالواو والنون
عادة لهم مثلا لا يقال عشرون مأت هكذا لا يقال ثلث مائة
فالعامل في هذا الاول ان يلى وما بعده مصدرية فالعامل في
بعد التاء الجمع وما بعده موصوفة او موصولة يرد عليهم انهم كما لا يقولون
عشرون مأت لا يقولون عشرون الاف فينبغي ان لا يقولوا ثلث الاف
مع انهم يقولون كذلك انتهى هذا بط من بط وتمويه من حرف جابل
لا يخفى ذلك على العاقل الغير الغافل **قوله** ليكون الفضلة هذا
التعليل او ههنا من بيت العنكبوت **قوله** لا اصل له اى لا اصل له
ولا عرف **قوله** هذه الامور الثلاثة والة الظاهر منبى على التعليل
اعتبار الاصل حقيقة اى الاصل الحقيقي او الحكمي **قوله** وقوله مقصودة
الى التمام لان يقال ان ذلك يجب الاستعمال لا الوضع وفيه تأمل

فانه يصح ان يقال ان مرة مفرد ثم على ما فسر الشارح في خروج السماء الى
بهذا القيد تأمل من حيث معناه اى مع انه مفرد اعني المفرد الواحد
من جنس افراد جمعه **قوله** كما يقال فلان افقه لا يخفى عليك ان هذا
القياس ليس فان معنى صحة القولين اعني فلان افقه من الخمار وفلان
اعلم من الجدار انما هو على الحكم بخلاف ما نحن فيه فليفرق **قوله** وان كان
الى اخراج الاسم وفي بعض النسخ الكافية والجماسي وان كان آخره وفيه
ما فيه ايضا كما لا يخفى لكن الشرح في حال عن الجرح **قوله** لا من حيث
لفظه اذ لا وجه لان يكون اللفظ عاقلا **قوله** لان علم التأنيث فان التأنيث
بمترلة العلم في التأنيث على ما تراه ايضا فليأمل **قوله** والكائنات
في كون الكائنات من اشياء الذي نحن فيه تأمل فان الظاهر ان جميع كائنة
ولو سلم انه جمع كائن فلا يتم ان كائنا مؤنث سماحي **قوله** بخلاف الفعل
في هذا الشرط نوع خلل يظهر لمن تأمل في اشتراط عمل اسم الفاعل
والمفعول والتحقيق ههنا على ما وقع في بعض الرسائل الرسائل
المتعلقة بالوضع المعولة فيه ان الفعل لما دل على حدث مع نسبة
الى موضع ما كان ذكر الدال على ذلك الموضوع مما لا بد منه لتخصيص تلك
النسبة في الذهن والفعل انما يدل على الحدث فقط دون ذلك الموضوع
والصفات وان كانت دلالة على حدث ونسبة الى ذات ما ايضا
الا ان الدال على تلك الذات بانفسها كادلت على الحدث والنسبة
ولذا عرفت بانها اسم دل على ذات مبهمة باعتبار مشابقتها للعامل

من الفعل أو اسم الفاعل **قوله** لاسم الفاعل أي الذي بمعنى الماضي **قوله**
 بالحقيقة في بعض كتب النحو وقع الصورة بدل الصفة والمعنى واحد
قوله ادخال اللام عليه آية التي في صورة أم التعريف المختصة بالاسم
 في الصورة للصورة **قوله** ممتحن كان مكسرا هكذا وهذه العبارة
 في النسخ الواصلة اليها بالالف لا الفشة عدد اول كانت جبهة بالهمز
 ح اما الزيادة والكذب في المدعي والنقصان في الدليل لان المكسر
 منهما اما ان يعمل فيلزم الكس او لا فيلزم الاول مع ان قمر الجمع على المفع
 فيما بعد عن نوع ابناء عن عدم صحتها فافهم **قوله** ومع التعريف تحيفا
 انما ان يقال واللام بدل التعريف فان اللام في اسم الفاعل العامل
 ليس للتعريف فلا يكون معرفة اذا كان ذا اللام بل المعرفة هو اللام لانه
 اسم موصول لكن جرت عادتهم بان يقال لاسم الفاعل والمفعول
 الذي وقع صلة اللام معرف باللام حتى لا يجوز والحق التنوين به كما في
 المعرف باللام العرفي فتاء **قوله** من حيث وقوع آية قيد الجينية
 للاحراز عن صيغة اسم الفاعل الذي يطلق على ما وقع عليه الفعل
 لكن من حيث يقوم به فعل **قوله** على صيغة اسم الفاعل والاكثر
 ان المراد بالمفعول في قوله وكثر تسمي لول صيغة اسم المفعول فان له
 انواعا خمسة فلا يجرم يكون دالة ايضا كثيرة افا فهم **قوله** وكثرة المفعول
 أي صيغة اسم المفعول فان المفاعيل كثيرة **قوله** يبقى على نصبه ولو لم يكن
 معرفا باللام وكان في المحل معول آخر بقدر فعل نصبه كما في اسم الفاعل

قوله على معنى الثبوت حال عن ضمير الشئ **قوله** زيد قائم الاب ويعرف
 ما عدا ذكره بالمقابلة **قوله** فاذا قلنا مثلا زيدا وكذا اذا قلت
 زيد ضارب ابية وزيد مطلق ابية لم يعلم في المثال الاول ان ابية
 مفعول الضارب وقد اضيف اليه او فاعل له تشير بالمفعول وقس
 عليه حال المثال الثاني **قوله** نصب صفة فاعل **قوله** والتعريف مقصد شمول
 آية أي تعميم المصنف باختيار العبارة ويحتمل ان يراد تعميم الشان
 بذكر النوعين فالوجه هو المقدم **قوله** في نحو احمى من ابن هبنة ليست
 شري ان الابن ممن ولد وصورهم من الشارح ام من الكاتب
 وقد كان المثال احمى من هبنة ولا ابن فيه ويرشدك عليه النظر
 في المفصل واللباب وسائر كتب النحو وبالجملة ما وجدنا الابن الآتيا
 فالظن انه سهوا لما شتهر في الكتب المذكورة فان الابن ههنا مجهول
 النسب كما انه مجهول النسب **قوله** لان وضعه يمكن ان يكون علة
 لقوله ويستعمل على احداه وان يكون لقوله فلا بد من واحد منها **قوله**
 فلا بد فيه الى اسم التفضيل **قوله** أي الشخص الذي قلنا انه افضل من زيد
قوله أي الكبير كل شئ فحذف المضاف اليه للتعميم مع الاختصاص كما في قوله
 قد كان منك ما يؤلم أي كل واحد **قوله** أي ما اضيف اشارة الى ان
 ذكر من للتغليب والآخو العبارة لنقطة ما لحاظ في اسم الفاعل **قوله**
 والكان يقصد زيادة آية وتفضيل ما ذكره النص ان اضافة الفعل للتفضيل
 لا يجب ان يكون تفضيلا بل قد يكون توضيحا فقط فعلى الاول يكون

المنفصل عليه مذكورا تحقيقا بسبب الاضافة وعلى الكذا ذكره تقديرى
 مع من مقدرة وقد التزم الحذف مع التقييم وهذا التفصيل يرفع
 شبهة استعمال افعال التفضيل مراد به الزيادة على الغير بدون احد
 الاشياء الثلاثة المعهودة وهو غير جائز لعقدان ذكر ذلك الغير الذي هو
 المنفصل عليه مع ان يصح افعال التفضيل يستدعي ذكره تحقيقا او تقديرى
 وهذه الاضافة ليست من الاشياء المذكورة على ما يفصح عنه بسبب الاشتراك
 باحد الاشياء على ما هو الواجب اعني ذكر المنفصل عليه الذات حتى تكون
 الاضافة فليست مل فانه تحقيق بالقبول حقيقة غير ان اعتباره دقيق
 عميق **قوله** على المضاف اليه الاور ترك لفظ وحده يعرف من الحاشية
 المتقدمة **قوله** اعلم مما سواه فيه اشارة الى المنفصل عليه مقدرين **قوله**
 واما خصص المظهر من جنس الفاعل بالبيان دون المضمر منه هكذا
 يجب ان يفهم **قوله** بلا شئ فليس فيه كثر اشتباه يوجب البيان
 في مثل هذا الكتاب الموضح المقصور على بعض المسائل اعني المهمة **قوله**
 واما اختص بالفاعل الى انما اختص البيان بالفاعل فائلاء داخلة
 على المقصور عليه كما هو الشايع واما كيانى انما خصص المظهر فدخلة
 على المقصور المحذوف المقدر بقرينة المقام ولا يلزم عدم المناسبة بين
 المعطوفين لان ما لهما واحد لان دخول المعطوف على المقصور باعتبار تبيين
 معنى التميز على ما هو حقيق في موضعه فالشارح الفاضل اشار الى الاستغناء
 بالعطف وجه ترتيب كما لا يخفى على التأمل العارف فانهم **قوله**

قيل هذا التعبير يحتل ان يكون عين التعبير معجمة بالبيان **قوله** تفضيل الشئ
 على نفسه فلا يصح افعال للعل في الظاهر **قوله** ما رايت كعين اى ما رايت
 عينا مثل عين زيد في الكل احسن فيها **قوله** واما جازت الى
 اى الصورة الاخرة اى من حيث العمل اى عمل الجسم التفضيل في المظهر
قوله ايضا في ذكر لفظ ايضا ههنا تاء مل فلا بد من التاويل في لفظة
 من مقدرة في المثال اى المثال الاخير **قوله** اقل به اى فيه من اى
 او اى على اختلاف اللغتين بحسب الاظهار والادغام اما اعترفت
 على راي من جوز وقوع الجملة الاعترافية اخر جملة لا يلزم جملة متصلة
 بها **قوله** اى كبا ساريا وتذكر الصفة مع افرادة بالنظر الى افراد موصوفها
 صيغة **قوله** وهو بمعنى المفعول اى افعال التفضيل المفعول بالعبارة
 الاولى من العبارات الثلاثة السابقة **قوله** على وجه علم اى وجه به علم
قوله فلما وصلت جواب ثانيا في قوله قسم سلك جواب لما الثانية **قوله**
 وثالثا النسبة لفاعل ما سواه كانت تلك النسبة نسبة الحدث
 الذي هو مدلول الفعل كائن في الافعال الناقصة او نسبة حدث خارج عنه
 كما في الافعال الناقصة فان النسبة الماء خوزة فيها على وجه العدمية
 اى نسبة جزء الى اسمها على ما سياء في بابها ولا يبعد ان يراد بالحدث
 الذي يعبر عنه بالنسبة ما هو مدلول الفعل ويراد بالنسبة ما هو عين
 من كونها عمدة او غير غم فان الافعال الناقصة حدثا داخليا ايضا كالانوار
 والانتقال والاقتران للاوقات الخاصة ونسبة به الى غير ما كان لا وجه

العدية بل على وجه القيدية فان اسم كان متصرف بالاستمرار من حيث
 اتصافه بالجزء واسم صار متصرف بالانتقال كذلك واسم انجى متصرف
 باقتران وقت الضياع كذلك ايضا وكذا الحال في البوابة فتاء مل وجهه
 ان الاحداث المذكورة اعني الاستمرار والانتقال والاقتران منسوبة
 الى اتصاف اسمها بجزء حقيقة اعني مضمون الجملة الاسمية فانه وقع بمنزلة
 الفاعل لتلك الافعال ولذا احتاجت في كونها كلاما وجملة الى المسند
 والمسند اليه دون الافعال التامة فانها احتاجت فيه الى مسند اليه فقط
 لكن نسبة تلك الاحداث الى اتصالات اسمها باخبارها ولا تكون مقصودة
 اصلية بل مقصودة تبعات لتلك الاتصالات بطريق القيدية لها فالعمدة هي
 الاتصالات المذكورة فتختص كل ما ذكرنا من الافعال التامة بما قصده
 اعتبر نسبتان احدهما عمدة وهي نسبة اخبارها الى اسمائها والآخر ليس
 كذلك بل تتبع لما هي العمدة على جهة القيدية لها وفي الافعال التامة
 اعتبر نسبة واحدة على وجه العدية وهي نسبة الحدث الداخلي الى فاعلها
 وهذه النسبة في الافعال الناقصة تكون غير عمدة فاحفظ هذه فانه تختص
 شريف في الفرق بين الافعال التامة والناقصة وتدقيق لطيف في بيان
 معانيها الله الهادي **قوله** فان الفاء والواو اقول ليت شعري
 ان الشارح الفاضل لاي وجه ترك وجه تقديم ان الناصبة للمضارع
 بعد او مع ذكر وجه التقديم بعد اختيها مع انه غير خفي فان اوجع على ما استوف
 اما بعد لا فيكون م ف ب كما سيقترح به نفسه او بمعنى الا الاستثنائية

وعلى كلا التقديرين يلزم ان يكون مدخولا اسما اما على الاول فظا
 واما على الثاني فلان المستثنى لا يكون الا اسما على ما لا يخفى ثم ان الوجه
 الذي ذكره الفاء والواو غير ظ ان الواو يحذف بعينه مع فيخرج عن كونه
 عاطفا كما في المفعول معه والفاء يصير للسينية ولهذا ايفر ما بعد ما
 بالعدول عن الرفع الى النصب ليكون تنصيصا عليها حيث يقع
 اللفظ على تغيير المعنى على ما صرح به الشارح في بيان كون السينية شرط
 تقديم ان بعد التاء فهذا هو سبب التقديم المذكور والعجب عن الشارح
 كيف غفل ههنا عن هذا التوجيه مع ذكره بعد ورفعه واما التوجيه
 الظ في الواو فانها تكون بمعنى مع ومع لاتصاف الا الى الاسم فها هي
 بمعنى ما ينبغي اى لا تدخل الاعلى ما صلح دخولها عليه فتقدم **قوله** من جهة
 المعنى لا اللفظ **قوله** الا اي هذا اللامى احضر هو مضارع شكلم فحذف بحرف
 من باب دخل **قوله** ولا يبعد لو جعل جواب لو محذوف فالذاك دالة
قوله وهي تدخل على جميع انواع المضارع اى لا النهى حروف لام الامر
 اذ هي مختصة بالغيبة في المعلوم **قوله** لعدم تاء شراذم الشرط فيه
 فان لن الما وضع للاستقبال وكذا استقباله فيه فقط فلا يكون بحرف الشرط
 تاء بشرط معنى مدخوله لا من جهة التغيير كما في الماضي ولا من جهة التبيين
 كما في المضارع المثبت والمنق بل فان لا و ان وضع للاستقبال الا انه
 يتجرّد لمطلق النفي كوازيد ان لا يخرج على ما ذكر في شرح الباب في يقع
 في معنى مدخوله تغيير من جهة تعيينه للاستقبال **قوله** وهو في اصطلاح النحويين

الظاهر ان هذارة لما وقع في بعض الشروح من التوجيه لمذكر المثال
 بان يمنع اشتها الام بمعنى المصدر في عند النحويين بل لمتقاله بهذا المعنى
 مع ان اشتها عند النحويين مبني على التوجيه المذكور فتأمل **قوله** بالامر
 بالصيغة في العبارة مسامحة ويمكن حمل الكلام على حذف المضام اي بالامر
 بمعنى الصيغة المخصوصة **قوله** وجه الصوت حكم المحرور اي حكم آخر الامر
 في الصوت حكم المحرور **قوله** لانه لما شابه الى الام **قوله** ما فيه اللام اي لا
 لام الام **قوله** معنى اعطى هو طلب الفعل عن الفاعل **قوله** من المزيد فيه
 في تقييد الرباعي ههنا يكون من المزيد فيه تأمل لا يخفى على المتأمل **قوله**
 لا تباين المضارع لا يذهب عليك ان في هذه المحل اي في شرح قول
 المصنوع ان كان بعده ضمة ضبط لا يصدر عن العامل لا يليق
 اسناده الا الشارح الفاضل لا قلم الناسخ الجاهل وان كانت النسخة
 الواصلة اليها البالغة الى العشرة مقدار متفقة في ذلك الخط الجلي يترك
 الا قلنا في تحرير المراد ايضا فان حقه ان يقول في فانه اذا قيل في اقل اقل
 بفتح التاء التبيين مجهول المتكلم الماضي الرباعي وبعلوم اذا قيل بكسر التاء
 في اقل فان الوجه الصواب في كون الهزلة مضمومة في فرارهم عن الصور
 من الكسر التي هي الاصل في هزلات الوصل الى الضمة فانه السكون ليس
 بجا بغيره باتباع حركة الهزلة حركة العين مع ان فتح الهزلة التباس **قوله**
 المتكلم المجهول اي الماضي من باب الافعال **قوله** وبالماضي المعلوم اي بالوجه
 المتكلم المعلوم من الافعال **قوله** فانه لو ضم التعليل المذكور في كسرة الهزلة

تكونها

مع كونها هزلة وصل مما لا حاجة اليه اذا التكتة انما تطلب في المحرور على خلاف
 الظاهر كسر تام مطلقا مقتضى الظاهر والاصل كما بين في موضعه **قوله** في المتكلم الوجه
 فانه لما لم يجرى المتكلم الواحد على صورة امر المخاطب المعلوم واسلوبه
 لم يعبروا ، اذ فيه اي في امر المخاطب في حذف الهزلة بخلاف الغائب
 معلوما ومجهولا فافهم ولا تغفل **قوله** ببيانته بل من قبيل اضافة
 شجر العواك فكان الشارح غفل في بحث الاضافة من ان الاضافة اليه
 انما تكون فيما اذا كان بين المضاف والمضاف اليه عموم وخصوص زوج
قوله وتبعية ذكر المعقل العين ههنا ضبط لا يصدر عن انصف بالفضل
 فهو من الناسخ المتصف بالجهل فانه الامر يعكس ما ذكر مع ان الحوالة
 في ضمن كما ذكر تبني عن كذب مرجح ظلم تنبع ما سبق ولعل هذا الشرح
 وقع من الشارح في صدره شرح قول المصنف في آخر البحث ومقتل العين
 تغلب الفالكن لما يدل موضوعه غير تحريره اصلا فالمناسبة هذا المقام
 وهل يصلح العطار ما فسد الدهر **قوله** على غرائك انا الظاهر الى ان الف
 الاشباع النخبة من انا **قوله** من غير ذكر المعطية امانيا او تقدير **قوله**
 وقد يحذفان اي حذفان امانيا او تقدير **قوله** فلا تقول علمت فيه بحث
 اذ لا يلزم من عدم افادة بعض المواد فائدة عدم الافادة في جميع المواد
 كيف وقوله تعالى هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون
 من امثلة حذف المفعولين معانيسا عند اهل المعاني يدرك
 عليه تنبع كتبهم بل كفاك النظر في اوائل احوال متعلقات الفعل

من التخصيص فالتحقيق الثاني المنعولين من هذين البابين قد يجد فان
معاً اما بطريق تنزيل المتعدي منزلة اللازم فقولان يعطى اى يفعل الاعطاء
وقوله بقا على اهل يستوى الاية ويطريق التقديم **قوله** درية حال من
المنعول اراى لا منعول ثان اذ الرؤية البصرية لا تتعلق بالوصف
ولو كان درية منعولاً ثانياً يلزم ذلك اذ المنعول به ح في الحقيقة
مضمون المنعولين فافهم **قوله** اعم خرافيل الظاهر حال لا منعول ثان
لان الرؤية البصرية وان كانت في المقام لا تتعلق بالوصف اعني
مضمون المنعولين المفروضين **قوله** وعلمت بمعنى عرفت في الاعراب
الفرق بين العلم والمعرفة ان المعرفة تتعلق بالذات المجردة والعلم يتعلق
بالذات والصفة وفي شرح الرضى لا يتوهم ان بين علمت وعرفت فرقا
من حيث المعنى كما قال بعضهم فان معنى علمت زيدا قائماً وعرفت زيدا قائماً واحداً
الا ان عرفت لا ينصب جري الجملة كما ينصبها علمت وذلك ليس لفرق
معنوي بل هو ما كقول الى اختيار العرب فانهم قد يخصون احدهما وبين
بحكم لفظ دون الآخر انتهى وما نقل عن الرضى علم وجه عدم نصب
اعتقد جري الجملة مع انه من افعال القلوب بمعنى علم قد برز ولهذا كانت
الناصفة للجريين من الافعال القلوب محصورة في السبعة **قوله** اى العدة
فيما اتى في هذا التفسير اشارة الى شاملة التعريف وجامعته **قوله**
اى استغنيت آة فيه لف ونشر على التركيب **قوله** ولا شك ان الهمزة بيان
كون التعريف مانعاً عن التفسير المذكور للتقديم **قوله** فكل من الصفة والتعريف

وجه التفرع

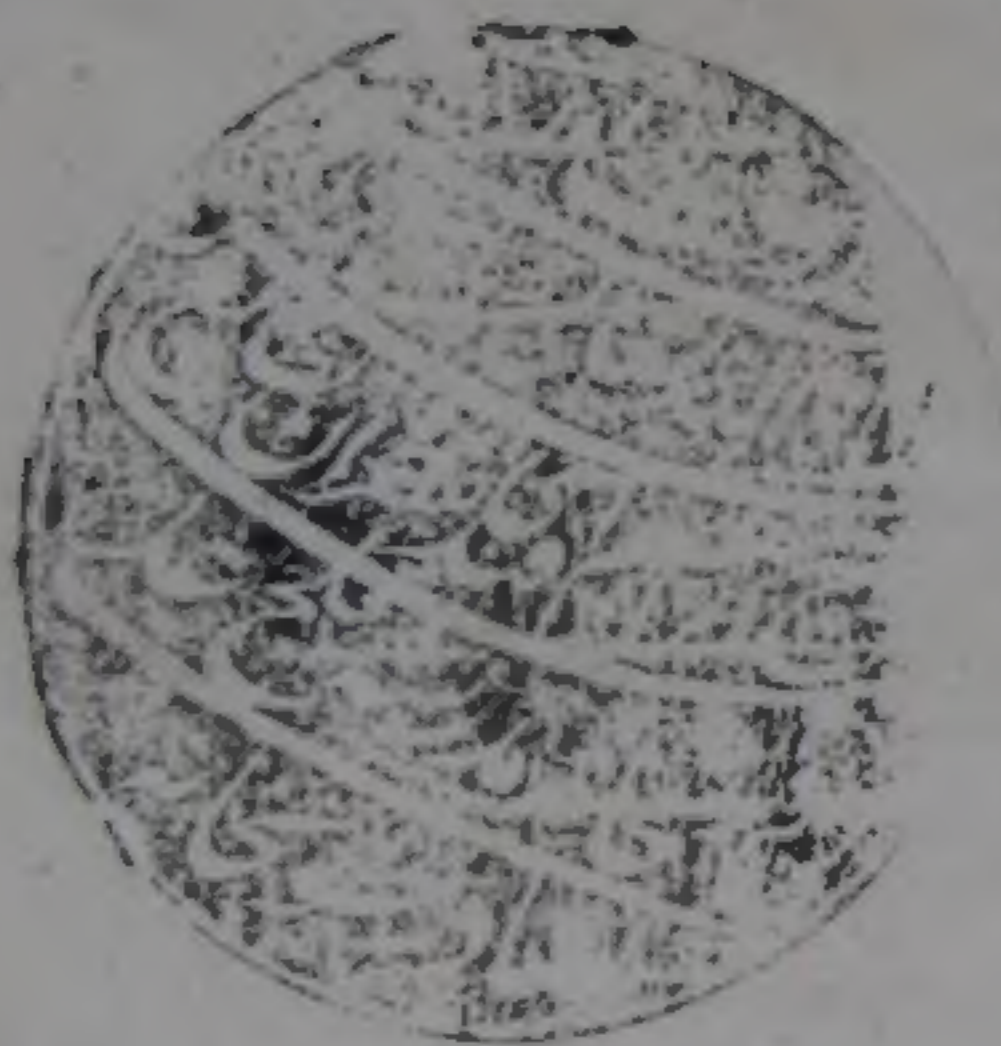
وجه التفرع ان التفسير المذكور اعني النسبة بين الصفتين كان عمدة
صار ما تحصل به تلك النسبة اعني الطرفين عمدة فيما وقع فيه
فصار الفاعل عمدة في الكلام لانه واقع فيه دون مدلول الفعل لانه
ليس من مدلولاته والحدث اعني الصفة المذكورة عمدة في مدلولاته
وهذا بخلاف الافعال الناصبة وان اردت جليلة الحال فعليك
في الانتقال الى اول بحث الفعل فان فيه حاشية تتعلق بهذا المقام فارجع
بحصل المرام **قوله** فلا شك جواب لوز قوله ولو جعل شهيداً له ما ذكر
سابقاً من قوله وانما جعلنا آة **قوله** ناقصة خبر ما حال متداخلة يقع
من ضمير ناقصة **قوله** وهو كون الفاعل اى كون الفاعل منتقلاً اليه اثر انتقال زيد
الى الفاعل اعني كونه منتقلاً اليه القاف فافهم **قوله** كائنة حال عن ضمير ناقصة
قوله وانما لعل الدوام انما اعتبر بالنسبة الى وجود الاسم الذي اسند اليه الخبر
والا ففى المثال الذي اوردته الشارح دلالة عقلية قاطعة عدم سابق
وانقطع لاحق اذ بثوت شئ شئ فرع بثوت المشتبه له بخلاف ما اذا اعم
من وقت وجود الاسم فانه ليس فيه دلالة عقلية قاطعة على ذلك نعم فيه
دلالة عارية ح لكنها لا تفيده القطع فعلم بما ذكر ان المراد بالدلالة على ما يدل عليه
مثاله القطع الدلالة من خارج عقلية او لفظية كما هو اللائق بالمعنى على ما لا يخفى
على التأمل من ذوى الافهام وبالجمل المراد بالدوام اى دوام الثبوت
كون الثبوت ووجوده في جميع اوقات وجود الاسم والمراد بانقطاع ضمير
بان عدم اللاحق مع وجود الاسم والمراد بانتقاله وجود عدم السابق

مع وجود الاسم وهذا هو معنى صار هكذا يجب ان ينهم المقام **قوله**
ما هو قسم منه يعني مقتضى اذ هذا انما يكون اذا عطف على ناقصة **قوله**
كان الناس لم كان ضمير الشأن ووالناس مبتداء وصفان خبر والجملة
خبر كان **قوله** بالذي الباء للسببية **قوله** كانت الحائثة يصح الاستشهاد
بكل من كانت **قوله** من نعمي نعمي اسم جنس بمعنى النعمة ومن نعمي بيان ما لك
اي حالك وشانك وجمع نحو سحيم وابوشا باعتبار ان الياء
مميز بنعمي **قوله** وما دام اه اعلم ان مادام قد يكون تامة بمعنى بقي كقوله
مادامت السموات او بمعنى كن ايضا كقوله عم ولا يبولن احدكم
في الماء الدائم اي الساكن فيما هو عامل فعل وهو امر جائز لقوة الفعل
في العمل **قوله** كنكم كان كم خبر كان يجب تقديمه عليه لكونه للاستفهام **قوله**
صديق خبر كان يجب تاء خبره عن اسمه الذي هو عدوى لدفع الالتباس
ركننا كان او غير من ذلك الكلام اعني المحكوم عليه وبه وهذا يخالف
لما حقه الشريف الفاضل في بعض مصنفاته من حاشية المطول و
الرسالة الحرفية من ان الحرف لا يكون محكوم عليه ولا به لا وحده ولا مع غيره
وان كان موافقا لما قال في حاشية الصغرى في تقيم اللفظ الى الاسم
والكلمة والاداة فعليك بالتأمل الصادق **قوله** فان معنى الافضاء
الوصول وهو لازم دون الوصول الى ما يليه اي يلي كل واحد من تلك
الحروف والحرف منكر فافهم **قوله** يعبر عنها بل الاسم الذي يعبر عنها
انما هو عام لغير الحرف الجرح والاضافة **قوله** للشوق والميل

فان

فان المتعلق المقدر هنا اما من الشوق او الميل او نحوهما فيكون هو انتهى
الا مخاطب **قوله** مقابلة لمن يفهم من ههنا ان الكو
تويعم معنى من اعني الابتداء لغير الزمان
كما علم الانتهاء الذي
هو معنى

م



و يذكر قول له جئت من تحتها الانهار في القرآن العظيم
 في اثني عشر موضعا سورة البقر سورة النمل
 سورة النساء سورة المائدة سورة البراءة
 سورة الرعد سورة ابراهيم سورة النحل
 سورة الكهف سورة طه سورة الحج سورة الزمر
 سورة العنكبوت سورة محمد صلعم سورة الفتح
 سورة الحديد سورة المجادلة سورة الصف
 سورة التغابن سورة الطلاق سورة التريم
 سورة ذات البروج سورة لم يكن

قام فريداد اراخل مربي
 بكاجاهل يورين كوشتمه
 يادب علم فريداد ايدوب اغارم

SÜLEYMANIYE Q. KÜTÜPHANESİ			
Kismi	Küt. Hk. Parsa		
Yeni kayıt No.			
Eski kayıt No.	900/919		
Tasnif No.			